التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا) (١٩١٨- ١٩٤٥م) في ضوء وثائق الخارجية المصرية

دكتورة
نادية محمد محمد قضب
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة أسيوط

مقدمة

يعتقد البعض أنه لم يكن هناك تبادل تجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا) حتى عام ١٩٤٩م؛ حيث إعلان استقلال الجزر، واعتراف مصر بالجمهورية الإندونيسية الوليدة، وتوقيع معاهدات اقتصادية، وتبادل مذكرات تفاهم بين البلدين، غير أن وثائق الخارجية المصرية كان لها رأي آخر؛ فقد كان هناك تبادل تجاري بين البلدين سابق لاستقلال الجزر بكثير، وكذلك سابق لمعاهدة الدفع التجارية الموقعة بين البلدين بالأحرف الأولى في أواخر عام ١٩٥٤م، ودخلت حيز التنفيذ من أول يناير ١٩٥٥م[١]، وربما كان خير ما يمثل هذا التبادل هو حجم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وسط أحلك الظروف خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥)م.

نعرض في هذه الصفحات أهم ملامح هذا التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨م، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، وقد مثلت هذه السنوات فترة مفصلية في تاريخ كلا البلدين؛ فقد ألقت الحرب العالمية سواء أكانت الأولى أم الثانية بظلالها على جميع دول العالم بما فيها مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية – وإن كان هذا التأثير نسبيًا – اختلف من دولة لأخرى؛ فمصر كان لها نصيب الأسد في هذا الأثر؛ فقد كانت تئن تحت وطأة الاحتلال الإنجليزي؛ وكما هو معروف أن إنجلترا من أطراف الحرب الرئيسة، وهو الأمر الذي ترتب عليه مشاركة مصر في الحرب، بل أسهمت في الحرب العالمية الثانية إسهامًا كبيرًا تنوع ما بين عسكري وسياسي واقتصادي، ومن ثم كان تأثيرها على جميع نواحي الحياة المصرية بما فيها الإنسان المصري وحياته الاجتماعية. أما جزر الهند الشرقية فقد كانت محتلة من قِبل الهولنديين، وسرعان ما احتلتها اليابان خلال أحداث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)م، ومع نهاية الحرب واستسلام اليابان دون قيد أو شرط؛ عادت إلى الاحتلال الهولندي مرة أخرى، غير أنه لظروف داخلية وضغوط خارجية حصلت جزر الهند الشرقية الهولندية على استقلالها لتصبح جمهورية إندونيسيا في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩م، واعترفت هولندا رسميًا باستقلالها لتُعرف في الأوساط السياسية والمجتمع الدولي باسم إندونيسيا[٢].

تشكلت الهند الشرقية الهولندية[٣] عند أواخر الحرب العالمية الأولى من ذلك الأرخبيل الملقب بأرخبيل السوند Sound Archipelago الذي امتدت جزره في شمال وجنوب خط الاستواء، وقد بلغ عدد جزر الأرخبيل الإندونيسي (١٧٥٠٨) جزيرة؛ منها حوالي(١٣٧٠٠) جزيرة مأهولة بالسكان، وتعد هذه الجزر أكبر مجموعة جزر على سطح الأرض، وترتب على وجودها في منطقة غير مستقرة من الناحية الجيولوجية، ووقوعها في منطقة الحزام الناري في المحيط الهادي، وهي حلقة نشطة زالزاليًا وبركانيًا؛ تنوع بيئي ومناخي كبير في التضاريس والجغرافيا، وأهم تلك الجزر؛ جزيرة جاوة Java Island، وسادورا Sadora، وسومطرة Sumatra، وبورنيوBorneo، وسلبيس Celebic، وهي المعروفة بالجزر الكبرى، وكذلك جزر بالي Bali، ولومبوك Lombok، وسمباوة Sumbawa، وملوريس Mallores، وجزر البوليكPulic Islands، وهي مصنفة من الجزر الصغرى، كما ضمت جزءًا من جزيرة غنيا الجديدة وآخر من جزيرة تيمور، وبلغ تعداد سكان تلك الجزر آنذاك ما يزيد عن ستين مليونًا من الأنفس، سكن منهم ما يقرب من أربعين مليونًا في جزيرتي جاوة وسادورا، ولا يقيم في هذه الجزر من الأجانب إلا العدد القليل؛ حيث كان حوالي (٣٠٠,٠٠٠) من الأوروبيين ومليون من الصين والهنود والعرب، والباقي من الأنفس كان من سكان الجزر الأصليين، وتُعد هذه الجزر من الناحية السياسية مستعمرة من المستعمرات الهولندية، يحكمها حاكم عام يعاونه مجلس تنفيذي[٤].

أما من الوجهة الإدارية؛ فقد قسمت الحكومة الهولندية تلك الجزر إلى ستة عشر قسمًا أو مديرية، يحكم كلًا منها حاكم خاص يتلقى الأوامر والإرشادات من الحاكم العام الذي يتلقى بدوره أوامره من حكومة لاهاي وينفذ سياستها، وقد كانت السيطرة الهولندية خلال معظم الفترة الاستعمارية مقتصرة على المناطق الساحلية، بينما كان النفوذ ضعيفًا داخل الجزر، غير أنه في أوائل القرن العشرين امتدت الهيمنة الهولندية لتشمل حدود جزر الهند الشرقية الهولندية الكائنة، وانتهى الاستعمار الهولندي بغزو اليابان لها خلال الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٢م، وقد ساند الغزو بشكل غير مباشر ثورة استقلال الجزر المقموعة سابقًا، وبعد استسلام اليابان في ١٧ أغسطس ١٩٤٥م، قام الزعيم الوطني أحمد سوكارنو بإعلان الاستقلال وعُيّن رئيسًا للبلاد، وحاولت هولندا إعادة السيطرة عليها فجوبهت بكفاح مسلح وثورات قوية مع جهود دبلوماسية استمرت حتى يناير ١٩٤٩م؛ وعلى إثر تلك المقاومة اضطرت هولندا إلى الاعتراف

رسميًا باستقلال جزر الهند الشرقية الهولندية – كما ذكرت سالفًا[٥] – خاصة بعد مواجهتها ضغوطًا دولية[٦].

غير أن كل ذلك لم يعرقل حركة التجارة بين جزر الهند الشرقية الهولندية والدول العربية خاصة مصر؛ حيث تربط جزر الهند الشرقية الهولندية بالأخيرة علاقات قديمة قدم تاريخ الحضارات، خاصة أن موقع الجزر الاستراتيجي على طرق الملاحة قوّى التجارة بين الجزر مع باقي دول العالم، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن أدت التجارة دورًا رئيسًا في تشكيل التاريخ الإندونيسي منذ زمن بعيد؛ وأصبح من المقرر لدى الباحثين أن هناك علاقات بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية منذ قبل الميلاد، واتضحت ملامح ذلك في الثقافات وأساليب الزراعة، وأدواتها، وكذلك في طقوس العبادات ورموزها مثل: (طير الثعبان[٧]، ونبات عباد الشمس) وأيضًا العبادات ذاتها مثل: عبادة الشمس، وكذلك الأسماء العربية التي أكدها دخول الإسلام على يد التجار العرب، وامتزجت الثقافة العربية واللغة العربية بالثقافة الإندونيسية، وكانت الصحف والجرائد المصرية والشامية تحمل النور إلى جزر الهند الشرقية الهولندية مع أوائل القرن العشرين، فتأثرت بها، وتشابكت العلاقات بين علماء الجزر ورجال الفكر وعلماء المسلمين العرب[٨].

لم تخرج الروابط الاقتصادية عن إطار التواصل الثقافي الملحوظ بين البلدين؛ فعلى الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بينهما بدأت في عام ١٩٤٧م، فإن العلاقات الاقتصادية قديمة قدم تاريخ البلدين؛ فالتجارة تمثل أبرز مظاهر النشاط الاقتصادي بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية عبر المحيط الهندي، وهي المظهر أو النشاط الوحيد الذي انتقلت معه جميع المظاهر الدينية والثقافية الأخرى؛ لذلك اتضح أثر التجارة في منطقة من المناطق ولم يظهر في مناطق أخري، إلا أن القول الفصل في ذلك يعود إلى الأرقام من خلال الوثائق ليتضح حجم النشاط الاقتصادي بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وسوف نتناول التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية من خلال مرحلتين مهمتين هما:

المرحة الأولى: التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية (١٩١٨-١٩٣٩)م.

المرحلة الثانية: التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)م.

أولًا: التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية (١٩١٨-١٩٣٩)م.

عند الحديث عن ملامح التبادل التجاري بين البلدين بين الحربين العالميتين، فتشير وثائق الخارجية المصرية إلى أن هناك عددًا لا بأس به من السلع المتبادلة بين البلدين طبقا لحاجة كل دولة وإنتاجها؛ فعلى إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى زادت قيمة الواردات بشكل عام زيادة كبرى نتيجة للتوسع في الاستيراد، وكذلك نتيجة لإنفاق المصريين أموالًا طائلة في الخارج؛ فزادت قيمة الواردات من السلع من (٤,٧٤) مليونًا من الجنيهات في عام ١٩١٩م إلى (٨,١٠١) مليون في عام ١٩٢٠م ، وإن هبطت بعد ذلك خلال الفترة ١٩٢٢- ١٩٢٩م. أما عن الصادرات، فكانت تتقلب نتيجة لتغير أثمان القطن باستمرار، فبلغت أكثر من(٨٥) مليونًا في عام ١٩٢٠م، ثم هبطت إلى حوالي (٢٦) مليون في عام ١٩٢١م، ثم قل مقدار التقلب بعد ذلك في الفترة من ١٩٢٢م إلى ١٩٢٩م[٩]، وكثرت الواردات والصادرات المصرية بشكل عام في عام ١٩١٨م عن بقية سنوات الحرب، حيث بلغت (٤٨.٢٨٥.٢٢٦) جنيهًا، بينما بلغت (٤٩.١٠٩.٩٥٢) جنيهًا بنهاية الحرب في ١٩١٨م، ويرجع ذلك إلى أنه كان لا يزال في الإسكندرية حتى أول سبتمبر ١٩١٨م مقدار (١.١٠٦.٠٠٠) قنطار من القطن المخزون قيمتها حوالي (٧.٥٠٠.٠٠٠) جنيه، ثم أن في الواردات احتياجات بملايين الجنيهات لحساب الجيش البريطاني، ومن هنا كان الميزان التجاري في صالح مصر[١٠].

وأصبح واضحًا أن اعتماد مصر ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالصادرات والواردات من وإلي انجلترا؛ إذ أعطت لنفسها حق احتكار صادرات مصر، وخاصة القطن الذي أسهم بمبلغ (٣.٨٧٥.٠٠٠) جنيه من صادرات ذلك العام، وخلاصة القول إن فترة الحرب مرت على مصر وأثرت في حياتها الاقتصادية تاثيرًا كبيرًا؛ فقد كان الميزان التجاري في صالحها بمعدل (١٢٩.٤٣٣.٠٠٠) جنيه، وكان من نتيجة ذلك رواج استثمار الأموال عند نهاية الحرب، إذ بلغت حوالي (١٥٠) مليون جنيه وجهت إلى ميدان جديد في اقتصاد مصر هو الميدان الصناعي، وربما كان هذا الأمر هو السبب في أن ميزان المدفوعات كان في صالح مصر؛

حيث ارتفعت أسعار القطن، كما زادت الكميات المصدرة منه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما انفقته القوات العسكرية في مصر ترواح ما بين (٨٠ و٨٥) مليون جنيه[١١].

وعلى الرغم من أن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى شهدت تراخيًا ملحوظًا في النشاط الاقتصادي في مصر بصفة عامة بسبب اضطراب التجارة الدولية، والأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩م، فإن الأعوام التالية شهدت أكبر توسع للصناعة المصرية على الإطلاق، ولكن حركة التبادل التجاري بين البلدين تأثرت بسنوات الأزمة الاقتصادية، ومن ثم هبط الرقم القياسي لها إلى (٨٠,٨٪) مما كان عليه في السنوات (١٩٢٥– ١٩٢٩)م، بيد أنه ما لبث أن استعاد ما كان عليه من قبل؛ فارتفع في السنوات التالية حتى أصبح في عام ١٩٣٧م نحو(٧٢٪) عما كان عليه في الفترة سالفة الذكر، أما الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية، فقد بلغ متوسطها خلال الفترة ذاتها (١٩٢٥ – ١٩٢٩) م حوالي (١٢٩,٥٣٠) جنيهًا مصريًا كما سيتضح في جدول رقم (١)[١٢].

جدول رقم (١): يوضح إجمالي الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية (١٩٢٥–١٩٢٩)م بالجنيه المصري[١٣]

١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩
١٢٣,٨٦٦٠	١٢٦,١٨٧	١١٣,٤٤٣	١٣٥,٧٢٩	١٤٨,٤٢٧
متوسط الصادرات	١٢٩,٥٣٠			

يلاحظ من الجدول السابق أن الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية في زيادة ملحوظة، خلال الفترة (١٩٢٥ – ١٩٢٩) وإن كانت انخفضت قليلًا لتصل إلى (١١٣,٤٤٣) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٢٧م، ربما يرجع ذلك إلى عدم توافر عدد مناسب من خطوط الشحن البحرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية، وهو ما أدى إلى استخدام خطوط للنقل مرتفعة التكاليف، وأثر ذلك بدوره على حركة الوارد والصادر بين البلدين، وكذلك عدم وجود قنصلية مصرية في تلك الجزر، وهو ما أشارت إليه وطالبت به اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية بضرورة إنشاء قنصلية مصرية في جزر الهند الشرقية الهولندية لما يترتب على إنشائها من تنشيط للعلاقات الثقافية، وتنشيط حركة التجارة بين البلدين، وقد بلغت نسبة الصادر

إلى الوارد بين البلدين خلال الفترة ذاتها (٢٣ %-١٠٠٪)؛ حيث كان الرقم القياسي للصادر (٢٣) في مقابل الرقم القياسي للوارد من الجزر (١٠٠)، وعلى الرغم من وجود عجز في الميزان التجاري بين البلدين خلال الفترة (١٩٢٥-١٩٢٩)م لصالح جزر الهند الشرقية الهولندية، فإنه يُلاحظ زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل عام(١٤).

أما انخفاض الواردات المصرية من جزر الهند الشرقية الهولندية فيعود إلى عدد من الأمور المتعلقة بالاقتصاد المصري والسياسة الاقتصادية المصرية في الفترة ذاتها؛ فعندما حل عام ١٩١٤م كانت الحكومة المصرية (حكومة محمد سعيد باشا ٢٣ فبراير ١٩١٠- ٥ إبريل ١٩١٤م) قد استكملت معظم مشروعات الري الواضح صلاحها للتنفيذ، لذا فقد استمرت الاستثمارات في توسيع الأراضي المنزرعة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية النصف الثاني من القرن العشرين، بينما لم تزد الأراضي المزروعة عن ثلث تلك الزيادة إذا أخذ في الاعتبار الزيادة السريعة في تعداد السكان؛ بمعنى أنه أصبح معدل المساحة المنزرعة بالنسبة لكل فرد حوالي (٠.٦٤) من الفدان بين عامي ١٩١٠ – ١٩١٤م، وأصبحت (٠,٤٤) من الفدان مع الحرب العالمية الثانية(١٥).

وقد كانت المنتجات الرئيسة لكل فدان من الحبوب والقطن، ومن الخضار والفاكهة والبرسيم إلى حد ما، وغالبية خامات القطن التي تنتج كانت تباع في الخارج، وتحقق نحو(٨٠٪) من وارادات البلاد من النقد الأجنبي، وتنتج منه جزر الهند الشرقية الهولندية خلال تلك الفترة حوالي (٣٠٠٠) طن سنويًا، بل تصدر من هذا الإنتاج، وكان لليابان النصيب الأكبر منها، ومن ثم لم يظهر القطن في التبادل التجاري بين البلدين. ولما كان المزارعون المصريون قد انتجوا القطن للأسواق العالمية طيلة قرن، فإن الزراعة كانت قد تحولت إلى التجارة، واستخدمت وسائل النقل والتسليف والتسويق على نطاق واسع، ووفق معايير لم تكن معروفة لدى البلاد الفقيرة، ولهذا لم تعترض التطور الزراعي العوائق المشتركة التي تتعرض لها الزراعة المحسنة في الإنتاج البدائي النامي في عدد من المجتمعات ذات الدخل المنخفض، وبما أن مصر لم تتمتع بثروات معدنية ضخمة آنذاك، فإن الخطط الهادفة لتنمية البلاد كان لابد أن تتجه إلى التصنيع، ورغم ذلك لم تكن الصناعة تمثل في بداية النصف الثاني من القرن العشرين سوى

إسهام ضئيل لا يزيد عن (١٥)%، كما أنها لم تكن تؤمن فرص عمل لأكثر من (١٠٪) من قوة العمالة، ورغم ذلك كان تطور الصناعة من التطورات التي حدثت في القرن العشرين[١٦].

ودليل ذلك تضاعف رؤوس الأموال المسجلة في الشركات الصناعية المساهمة، وفيما يبدو أن النمو الصناعي كان سريعًا للغاية في الحرب العالمية الأولى؛ فعندما انقطعت مصر عن مموليها بالمستوردات المصنوعة، وبادر رجال الأعمال المغامرون من أبناء البلاد إلى الوفاء بمتطلبات البلاد التي تزايدت من جراء وجود القوات الأجنبية فيها ومن جراء الارتفاع في الدخول المحلية المرتبطة بحالات التضخم في أسعار القطن نتيجة الحرب – توقفت سرعة التطور في أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما تحتم على المشروعات المصرية أن تواجه حدة المنافسة الأجنبية، ولم تزد رؤوس الأموال المسجلة في الشركات الصناعية المساهمة بين عامي ١٩٢٠ –١٩٣٠م إلا بنسبة ٢١٪، وكانت معظم هذا الاستثمارات تصب في الصناعات المدنية كصناعات مواد البناء والأثاث وتعليب المواد الغذائية؛ وذلك لأنها تدر أرباحًا أكبر[١٧].

وعلاوة على ذلك، تمكنت مصر في عام ١٩٣٠م لأول مرة في تاريخها المعاصر من تحقيق قدر من الحرية في وضع الرسوم الجمركية التي تريدها، لذا بادرت الحكومة على الفور إلى العدول عن سياستها التقليدية في حرية التجارة، وفرضت رسومًا جمركية تتراوح قيمتها بين ١٥– ٢٠٪ على عدد كبير من السلع الاستهلاكية المستوردة التي تنافس الإنتاج المحلي، ولذلك تقول الدراسات التي وضعتها وزارة التجارة البريطانية إن الحكومة المصرية أصبحت بعد ذلك التاريخ متصلبة في سياستها لحماية صناعتها المحلية، لذلك رفعت في غضون فترات متتالية نسبة الجمارك التي ضاعفتها مرات عدة، ونشرتها لتشمل جميع السلع الأجنبية المنافسة لصناعتها، وأدت سياسة حماية التجارة، والهبوط في أسعار المواد الغذائية، والجهود التي بذلها بنك مصر– إلى تشجيع المشروعات الجديدة، وتمويلها، وتوفير بنيان صناعي ناضج إلى حد ما، جعل عقد الثلاثينيات حقبة تمثل تقدمًا ملحوظًا في المجال الصناعي، ورغم ذلك لم يسر التصنيع في مصر مرحلة إثر أخرى؛ فقد كان يتم تعويض ما لم ينُتج بالمستوردات عن النقائص الموجودة، وكانت المنتجات الأجنبية في عام ١٩٣٠م قد سيطرت على الأسواق المحلية، ولكن حدث هبوط بعد عام ١٩٣٠م في استيراد بعض الصناعات الأجنبية كالأحذية، والأسمنت، والأثاث، والدقيق، والمواد الغذائية المحفوظة، والمنسوجات القطنية[١٨]، وهو الأمر الذي أدى

إلى خلل الميزان التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية، بل مع أغلب الدول التي تربطها بها علاقات تجارية.

الجدير بالذكر أن التجارة الخارجية المصرية في العموم شهدت استقرارا تدريجيًا في الأوضاع الاقتصادية بعد عام ١٩٣٣م؛ فقد ارتفعت الواردات من (٢٩,٢٤٨,٠٠٩) جنيهات مصرية إلى (٣٨,٠١٥,٩٣٩) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٧م، وكذلك زادت الصادرات والسلع المعاد تصديرها من (٣١,٦١٧,٧٠٤) جنيهات مصرية في عام ١٩٣٤م إلى (٣٩,٥٣٦,٠٨١) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٧م، وظل القطن أفضل عنصر في الصادرات المصرية، وارتفعت قيمة الصادر من الأرز، والجلود الخام، ومنتجاتها، وصادرات الصوف، والفوسفات، وتراجعت الصادرات من السجائر، والبصل، والبيض، ورغم ذلك لم تفقد الصادرات المصرية ميزاتها، وهي أن مصر من الدول المشتغلة بتصدير المواد الأولية غذائية كانت أم صناعية. وتغيرت أهمية وقيمة الواردات؛ فقلت في حالة الأرز، والدقيق، والأسمنت، والصابون، وزادت في حالة البنزين، والبترول، والمنسوجات الصوفية، وغزل الحرير، وخيطه، وأخذ مركز إنجلترا في التراجع تدريجيًا، وزادت صادرات مصر إلى فرنسا، كما زادت حصة ألمانيا في تجارة مصر الخارجية، وتعرضت العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى النقص بعد الضريبة التي فرضتها الحكومة الأمريكية على ما يماثل من المنتجات الأمريكية[١٩].

وبإلقاء نظرة فاحصة على حركة الواردات المصرية من جزر الهند الشرقية الهولندية وقيمتها خلال السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية مباشرة (١٩٣٥- ١٩٣٨)م من خلال الجدول رقم (٢)، نلاحظ أن واردات مصر من جزر الهند الشرقية الهولندية كانت من حاصلات تلك الدولة الحارة كالشاي، والبن، والتوابل، وزيت جوز الهند، وخوص الطرابيش، والسكر الخام، والخيرزان، ثم مواد الوقود كالبنزين وزيت الفيول[٢٠] fuel oil، والديزل، والمازوت، وغاز السولار، وبمتابعة أصناف واردات مصر من جزر الهند نلاحظ أنه هناك أصنافًا ثابتة في قائمة الواردات المصرية لم تتمكن من الاستغناء عنها وإنتاجها محليًا.

جدول رقم (٢): يوضح كمية وقيمة الواردات المصرية من جزر الهند الشرقية (١٩٣٥-١٩٣٨) م[٢١]

الأصناف	الكمية (طن + دوزمة)				القيمة (بالجنيه المصري)			
	الكمية	1935	1936	1937	1938	1935	1936	1937	1938
بن غير محمص	طن	197,4	194,6	363,5	68	5,717	5074	11,842	2049
شاي	طن	4,170	5,014	5,146	5,792	328,252	448,571	558,468	60,440
توابل	طن	863	446,5	471	533	26,653	10,462	11,846	12,719
كوبرا	طن	51	583	-	-	622	8,239	-	-
خيرزان خام أو مبيض	طن	83	131,3	152	1037	1420	2,088	2,377	2,330
زيت جوز الهند	طن	2,000	1941,7	3,362	1,734	28,285	32,504	75,379	26,911
سكر قصب خام	طن	913	8153,4	25,190	101,904	5,494	45,239	130,258	601,983
بنزين	طن	7,346	6403,7	5,780	1,1351	39,520	33,298	32,040	56,996
زيت فيول وديزل	طن	843	3483	24,280	69,088	1,292	5,441	81,776	221,330
جلود جافة خام	طن	9	33,3	31	3	801	2,132	2,382	281
خوص للطرابيش	دوزمة	74,750	68,52	71,650	68,174	7,276	6,478	6,513	71,59
أصناف أخرى						2,601	3600	41,463	-

بالنظر إلى الجدول السابق، نلاحظ بشكل عام أن هناك تباينًا بين المنتجات المستوردة من جزر الهند الشرقية الهولندية ما بين هبوط وصعود؛ حيث انخفاض واردات سلعة معينة مثل البن، وارتفاع سلعة أخرى كالشاي مثلًا، بل وتأرجح حجم الوارد من أحد السلع مثل جوز الهند، وبالطبع كل حركة تجارية لها أسبابها؛ فنلاحظ الانخفاض الملحوظ في كمية البن غير المحمص المستوردة من الجزر؛ إذا بلغت الكمية المستورد منه من الجزر حوالي (١٩٧,٤)

طنًا عام ١٩٣٥م، بما يعادل (٥,٧١٧) جنيهًا مصريًا في مقابل (٦٨) طنًا بما يعادل (٢٠٤٩) جنيهًا مصريًا في عام١٩٣٨م[٢٢]، كما هبطت واردات مصر من البن من جزر الهند الشرقية الهولندية إلى (٢٠٠٠) جنيه مصري عام ١٩٣٨م مقابل (٦٠,٠٠٠) جنيه مصري في عام ١٩٢٥م[٢٣].

ربما كان ذلك بسبب استيراد مصر البن غير المحمص من دولة أخرى، أو ربما بسبب موجة الغلاء التي شهدتها البلاد المصرية مع بداية الحرب العالمية الثانية، غير أن الاحتمال الأقرب لذلك الانخفاض قد يعود إلى أن تسويق البُن في أغلب الدول المُنتجة له يقع تحت إشراف الحكومة في تلك الدولة، وبالطبع هذا الإشراف أمر ضروري إذا عرفنا أن قيمة البُن التجارية عالية، وأن حصيلة الدولة المنتجة من العملات الدولية تتوقف على صادرات البن؛ وبالتالي تنفيذ مشروعات التنمية، وفي تلك الفترة كانت جزر الهند الشرقية تقع تحت الاحتلال الهولندي، وقد عمد الهولنديون إلى نهب ثروات إندونيسيا الضخمة، وأنشأوا مزارع أداروها بأنفسهم لزراعة المحاصيل التي تحتاجها أوروبا، كالبن، والمطاط، والشاي، والقرفة، وهو ما عُرِف بـ "نظام الاستزراع"[٢٤]، وفرضوا العمل القسري على السكان الذين كانوا ينظرون إليهم نظرة متدنية، وبما أن البن محصول تصديري بالدرجة الأولى؛ فأغلب الإنتاج العالمي يأخذ طريقه إلى التصدير الذي تتصدره البرازيل تليها كولومبيا وإندونيسيا والمكسيك، ثم مجموعة المنتجين من الدول الإفريقية، وبناء عليه كانت معظم صادرات البن الإندونيسي غير المحمص تتجه إلى أسواق رئيسة آنذاك أهمها الدول الأوروبية الغربية ثم الولايات المتحدة لشيوع شرب القهوة لدى سكان أمريكا بتوجيه من هولندا.

كذلك يُلاحظ من خلال الجدول السابق أيضا زيادة الكمية المستوردة من سكر القصب الخام، وانعدام الوارد من سكر قصب السكر المكرر؛ ففي عام ١٩٣٥م كانت كمية سكر القصب الخام (٩١٣) طنًا، ثم ارتفعت في عام ١٩٣٦م إلى (٨١٥٣,٤) طنًا في مقابل (١٠١,٩٠٤) طن في عام ١٩٣٨م، وبالمقابل اختفاء كمية سكر قصب السكر المكرر، وذلك بسبب تقدم صناعة تكرير السكر في مصر بعد اتفاقية السكر المعروفة في عام ١٩٣٨م بين الحكومة والشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية بشأن الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج على السكر، ومن ثم حل محله صعود الوارد من السكر الخام، وليس أدل على ذلك من أنه

بلغت كمية المستورد من السكر المكرر (٥٣,٠٣٣) طنًا بلغت قيمتها (٥٨٢) ألف جنيه في عام ١٩٢٩م في مقابل لا شيء تقريبا في السنوات ١٩٣٤م وما بعدها، وقابل ذلك أن المستورد من السكر الخام بلغ (٨,١٥٣) طنًا قيمتها (٣٣٠٠٠) جنيه مصري في عام ١٩٣٦م، و(٢٥٠٠٠) طن في عام ١٩٣٧م ، و(١٠٢٠٠٠) طن في عام ١٩٣٨م[٢٥].

وتأرجحت كمية زيت جوز الهند المستوردة من الجزر أكثر من مرة؛ فكانت (٢,٠٠٠) طن في عام ١٩٣٥م ثم انخفضت إلى (١٩٤١,٧) طنًا في عام ١٩٣٦م، ثم ارتفعت مرة أخرى بشكل ملحوظ في عام ١٩٣٧م إلى أن وصلت إلى (٣,٣٦٢) طنًا، ثم عاودت الانخفاض مرة أخرى في عام ١٩٣٨م لتصبح (١,٧٣٤) طنًا. وكذلك اضطربت كمية الوارد من الجلود الخام الجافة لتتراوح بين (٣٣,٥) طنًا في عام ١٩٣٥م و(٣) أطنان فقط خلال عام ١٩٣٨م، وفيما يبدو أن ذلك الأمر مرتبط باحتياجات البلاد من زيت جوز الهند آنذاك[٢٦].

وعند مقارنة حركة التبادل التجاري بين البلدين، نلاحظ في مصر أنه لم تجار الصادرات الواردات في تقدمها ونشاطها إطلاقًا، بل كانت في تقهقر، وتبين ذلك من الرقم القياسي لها الذي أصبح (٣١,٩٪) في السنوات (١٩٢٥-١٩٢٩) م، وتراجع إلى (٢٥٪) في عام ١٩٣٦م ، غير أن الواردات المصرية طرأ عليها بعض التغيير عما كانت عليه في الفترة السابقة (١٩٢٥ -١٩٢٩)م؛ فقد زادت واردات مصر من الشاي زيادة كبرى؛ فأصبحت قيمة المستورد منه (٥٥٨,٠٠٠) جنيه مصري في عام ١٩٣٧م مقابل (٤٦,٠٠٠) جنيه في ١٩٣٠م، وهذه الزيادة تعزى إلى زيادة استهلاك البلاد من الشاي، ولم تكن الزيادة في الشاي فقط، وإنما كانت أيضًا في التوابل والخيزران الخام أو المبيض، ونلاحظ أن هناك زيادة فيما تستورده مصر[٢٧]، كما زاد الوارد من الخوص المستعمل في صناعة الطرابيش بسبب نهضة تلك الصناعة بمصر، وكذلك زاد المستورد من جوز الهند بسبب تقدم صناعة الصابون، وكذلك الحال بالنسبة للخيزران الخام أو المبيض. أما البنزين وأنواع الوقود السائل فقد هبط المستورد منه لتحسين الإنتاج المحلي من جهة، ومن جهة أخرى توجه مصر لاستيراد هذه الأصناف من دول أخرى[٢٨].

وفيما يتعلق بصادرات مصر إلى جزر الهند الشرقية الهولندية، نلاحظ أنها اقتصرت على أربع سلع رئيسة وثابتة وهي؛ المطبوعات، والسجائر، والبصل، ومواد أخرى مثل (الكوك،

والقار، والأسفلت)، ربما يعود تصدر المطبوعات في قائمة الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية إلى قوة العلاقات الثقافية بين البلدين؛ فالعلاقات الثقافية وثيقة العرى، وتتجلي في العدد الكبير من أبنائها وطلابها الذين كانوا يدرسون في المعاهد المصرية المختلفة خاصة الأزهر الشريف، ولهذا النفوذ الثقافي الأثر الكبير فيما تصدره إلى إندونيسيا من مطبوعات تعد أكبر السلع المصدرة قيمة آنذاك.

لم يعرقل نشاط حركة التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية بين الحربين العالميتين سوى الأزمة العالمية التي شملت العالم كله في عام ١٩٢٩م؛ فقد أضرت تلك الأزمة الاقتصاد الإندونيسي ضررًا بالغًا؛ حيث انخفضت أسعار السلع الإندونيسية، وساد الكساد، وانتشرت البطالة، وتحكمت الشركات الأجنبية في الأجور مستغلة الظروف الاقتصادية السيئة التي كان يمر بها العالم، وتدخلت الحكومة الهولندية مرة أخرى لتحديد أسعار المحاصيل وأنواع المحاصيل المطلوب زراعتها؛ ففي عام ١٩٣٣م نجد الحكومة تلجأ إلى تحديد محصول المطاط الذي يزرع سنويًا، وذلك لتحتفظ بأسعاره العالمية المرتفعة متأثرة في ذلك بمشروع الحكومة الإنجليزية المسمى مشروع ستفينسون[٢٩] Stevenson Project الذي نفذته في عام ١٩٢٢م بشأن تحديد محصول المطاط في شبه جزيرة الملايو الخاصة بها[٣٠].

وقد مرت صناعة المطاط العالمية خلال عامي (١٩١٩، ١٩٢٠م) بأشد أزماتها حدة في تاريخ صناعة المطاط؛ فقد أثر الازدهار الذي كان في طور التطور في الاقتصادات الصناعية في الغرب بشكل مفاجئ، وسرعان ما أثرت على البلدان المنتجة للمواد الأولية أو المواد الخام، ووجد مصنعو المطاط في أمريكا – الذين يمثلون ما يقرب من ٧٠ ٪ من الاستهلاك العالمي – أنفسهم في مأزق زيادة العرض، وبالتالي خفضوا مشترياتهم الجديدة بشدة على مدار العامين ونصف العام التاليين، ومن ثم تم اقتراح الكثير من العلاجات من قبل مصالح الزراعة الأوروبية الأكثر تنظيمًا التي كانت تركز على تقييد الإنتاج إما عن طريق اتفاق طوعي أو مرسوم حكومي، ولم يتم تنفيذ البديل الأخير حتى نوفمبر ١٩٢٢م من خلال مشروع ستيفنسون الذي حد من الصادرات من الملايو وسيلان، وهو تشريع تم تمريره من قِبل الحكومة البريطانية في نوفمبر ١٩٢٢م لعلاج انهيار الاقتصاديات الأوروبية التي كانت تعتمد

على المطاط، ومن ثم استمر سعر المطاط في الانخفاض، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بالملايو وسيلان وجزر الهند الشرقية الهولندية(٣١).

وأمام تدهور الحالة الاقتصادية في جزر الهند الشرقية الهولندية، وتدني مستوى المعيشة بين السواد الأعظم من الشعب الإندونيسي ؛ أخذ أعضاء مجلس الرعية يضغطون على الحكومة الهولندية للتدخل السريع لمعالجة الأزمة قبل استفحال شرها وصعوبة إصلاحها، ونظرًا لأن سوء الأحوال المعيشية بين الشعب الإندونيسي أدى إلى انتشار المبادئ الشيوعية مما أدى بدوره إلى زعزعة النفوذ الهولندي أو انهياره في إندونيسيا، وهذا السبب الأخير هو الذي دفع الحكومة الهولندية أكثر من غيره من الأسباب الأخرى للتدخل الحاسم، ولهذا بدأت الحكومة الهولندية تتدخل في الشئون الاقتصادية لصالح الإندونيسيين، أي أنها أخذت بسياسة التوجه الاقتصادي مستهدفة في ذلك القضاء على آثار الأزمة الاقتصادية، وإفساح المجال أمام النشاط الأهلي، وكذلك محاولة توزيع الدخل القومي توزيعًا عادلًا للحد من انتشار المبادئ الشيوعية، وهو ما أدى إلى وفرة ملحوظة في الإنتاج بجزر الهند الشرقية الهولندية مرة أخرى(٣٢).

كما كان لسياسة الحكومة الهولندية أيضا دور في إدخال بعض الصناعات في جزر الهند الشرقية الهولندية حتى لا يعتمد اقتصاد البلاد اعتمادًا كليًّا على الزراعة والمنتجات الزراعية، وقد كان من أثر ذلك نهوض الصناعة وقيام صناعات كثيرة في جزر الهند الشرقية الهولندية بداية من عام ١٩٣٤م، وذلك بفضل وفرة الأيدي العاملة الرخيصة وحماية المنتجات المحلية، وقيام تلك الصناعات في جزيرة جاوة المأهولة بالسكان، ولكن هذه الصناعات الناشئة وجدت منافسة من الأوروبيين والصينيين للإندونيسيين لاستغلال موارد بلادهم لصالح تلك الشركات العالمية مقابل دراهم معدودة، وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي شهدته جزر الهند الشرقية الهولندية، والأموال الطائلة التي تدفقت على تلك الشركات، فإن سكان البلاد لم ينالوا منها أي شيء، بل زادت حالتهم سوءًا، بينما تمتع بتلك الثروة أفراد قلائل من هولنديين وإنجليز(٣٣). وعلى العموم تراوحت قيمة المصدر منها خلال عامي (١٩٣٧-١٩٣٨)م حوالي (١٦٠٠٠) في مقابل (٢٩٠٠٠) في عام ١٩٣٩م(٣٤) وسيتضح ذلك في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) يوضح الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية (١٩٣٥-١٩٣٨)م (مقدرة بالطن) وقيمتها بالجنيه المصري[٣٥]

الأصناف الرئيسة	الكمية	الكمية بالطن				القيمة (بالجنيه المصري)			
	السنوات	1935	1936	1937	1938	1935	1936	1937	1938
بصل	طن	187	280,5	148	254	922	1,400	2,659	1,017
أرز مبيض	طن	-	70,4	15,5	-	-	1,40	185	-
نخالة وفضلات	طن	-	44	146	-	-	132	439	-
سجاير	طن	9	8	6,7	5,6	10,527	6,771	7,693	6,105
جبس حجري	طن	-	-	3500	2,000	-	-	3,50	500
كوك وقار وأسفلت	طن	251	761	2,659	4,000	301	1,110	3,582	5,614
كتب ومطبوعات خطية	فنية	-	-	-	-	29,37	20,761	17,325	20,681
أصناف أخرى	فنية	-	-	-	-	71	483	418	-

يُلاحظ من الجدول السابق تنوع الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية ما بين زراعية مثل: (البصل والأرز، والنخالة كأحد نتائج عمليات طحن القمح)، وصادرات صناعية مثل: (السجائر والأسفلت ...إلخ)، وصادرات فنية مثل: الكتب، والمطبوعات الخطية، وهو الأمر الذي يؤكد الجهد المبذول من قبِل الحكومة للنهوض بالاقتصاد القومي لمصر، رغم وقوع البلاد تحت الاحتلال الإنجليزي آنذاك.

كما نلاحظ من الجدول السابق تأرجح كمية البصل المصري المصدرة إلى جزر الهند الشرقية الهولندية؛ حيث انخفضت بشكل ملحوظ في عام ١٩٣٧ م لتصل إلى (١٤٨) طنًا مقابل (٢٨٠,٥) طنًا في عام ١٩٣٦م، و(٢٥٤) طنًا في عام ١٩٣٨م، ورغم ذلك فإن قيمة المصدر من البصل المصري خلال عام ١٩٣٧م كانت أعلى بكثير من قيمة المصدر في الأعوام سالفة الذكر، كذلك لم تتجاوز قيمة المصدر من البصل إلى البلد ذاتها (٢,٦٠٩) جنيهات مصرية، وهي القيمة التي بلغتها في عام ١٩٣٧م، ربما يرجع ذلك إلى حالة السوق الدولية وحال بورصة البصل، أو ربما يرجع إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية واضطراب قيمة الجنيه المصري، أو بسبب المشكلات التي تصاحب عملية تصدير البصل الطازج مثل المشكلات المرضية، وهي ناتجة عن الإصابة بأمراض البصل، ويأتي في المقدمة مرض العفن الأبيض، وعفن الرقبة، والعفن القاعدي والأسود، وكذلك ربما لعدم موافقة مواصفات البصل المصري للمواصفات التجارية التي شملت "التزريع"، والأبصال المزدوج ، وزيادة نسبة الرطوبة نتيجة عدم التصويم قبل التقليع (المسلوقة والعرقانة)، وعدم اكتمال النضج (سمك العنق)، وقلة القشور على الأبصال، ولم تكن الحكومة وصلت إلى طرق وحلول للتغلب على تلك المشكلات سواء المرضية أو عدم المطابقة للمواصفات التجارية آنذاك، وهو الأمر الذي أدى إلى لجوء الحكومة إلى تصدير البصل المجفف فيما بعد[٣٦].

أما الأرز المبيض فقد ظهر في قائمة الصادرات المصرية للجزر في عامين فقط، واختفي تمامًا من القائمة في العام السابق لاندلاع الحرب؛ فلم تصدر مصر إلى جزر الهند الشرقية الهولندية أي كمية من الأرز المبيض[٣٧] حيث لم تستورد جزر الهند الشرقية الهولندية من الأرز المصري سوى كمية قليلة للغاية تكاد لا تُذكر؛ فإندونيسيا بلد منتج ومصدر للأرز، وقد بلغ المُصدر منه بشكل عام حوالي (٢٣,٩٠٠) طن، واتجه معظمه إلى هولندا، وهذا الأمر ناتج عن السياسية الاقتصادية التي اتبعتها هولندا في جزر الهند الشرقية– كما سلف ذكره– وزيادة إنتاج الجزر من الأرز، علاوة على تقدم صناعة تبييض الأرز بالجزر، غير أنها تستورد كميات كبرى من هذا المحصول أيضا بلغت (٣٣٣,١٠٠) طن في عام ١٩٣٨م، وهي كمية كبرى جديرة بالاعتبار، وكان لابد من التركيز عليها من قِبل الحكومة المصرية[٣٨].

كما يلاحظ كذلك من خلال الجدول السابق انخفاض تدريجي لكمية السجائر المصرية المصدرة لجزر الهند، ورغم ذلك فإنها من أهم الصادرات المصرية، ورغم أن السجائر من السلع الرئيسة التي تستوردها جزر الهند الشرقية الهولندية من مصر، فإن هناك تناقصًا ملحوظًا في الكمية التي استوردتها الأولى من الأخيرة خلال السنوات (١٩٣٥- ١٩٣٨)م؛ فقد كانت جزر الهند الشرقية الهولندية تستورد كمية كبرى من السجائر المصرية بلغت أقصاها في عام ١٩٢٩ م؛ حيث بلغت نحو(٦٢,٠٠٠) كيلو بما يعادل (١٠٨,٠٠٠) جنيه مصري، ثم تراجعت صادرات السجائر المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية تراجعًا كبيرًا في عام ١٩٣٨م لتبلغ قيمتها حوالي (٦١٠٥) جنيهات مصرية في مقابل (٧٦٩٣) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٧م[٣٩].

وقد أدت السجائر دورًا ملحوظًا في صادرات مصر إلى جزر الهند الشرقية الهولندية؛ حيث كان لصناعة السجائر وضع خاص في الصناعة المصرية، رغم أنها سلعة مستوردة الأصل والنشأة، كما أنها مستوردة الخام والتكنولوجيا، فهي صناعة تجميع في الأساس، ومع ذلك فهي صناعة تصدير، ومن ثم فهي تجمع بين الزراعة، والصناعة المحتكرة والتجارة الحرة، كما أنها صناعة محدودة نسبيًا من حيث رأس المال والعمالة، ولكنها مربحة وذات قيمة مضافة عليا إلى أقصى حد ممكن، فهي تعد من أربح الصناعات وأكثراها فائدة اقتصادية، ورغم أن السجائر سلعة ضارة، فإنها تصنف فنيًا وعلميًا من الصناعات الغذائية، بل هي أكثر استهلاكًا، ومن أكثر الصناعات تمركزًا في القاهرة، وقد ظلت السجائر المصرية لفترة طويلة سلعة تصدير إلى أن بدأت هذه السوق الخارجية في التقلص؛ لتوجه الدول إلى السجائر الأمريكية[٤٠].

كما يُلاحظ من خلال الإحصائيات أن جزر الهند الشرقية الهولندية لم تستورد من مصر سلعًا مصرية تميز بها الاقتصاد المصري كالقطن وعلف الماشية (الكسب، والبذرة، والزيت)، وربما يعود ذلك إلى أن جزر الهند الشرقية الهولندية تنتج كميات وفيرة من تلك السلع خاصة القطن، حيث تنتج حوالي (٣٠٠٠) طن سنويًا تُصدر على الدوام إلى اليابان أو ربما البلاد التي ليس بها مصانع للغزل ونسيج القطن على الرغم من وجود الفحم والحديد بها ، وفيما يبدو أن هولندا كانت تعرقل ذلك ولا تسمح به[٤١] .

كما تشير وثائق الخارجية المصرية إلى أن الميزان التجاري بين البلدين لم يكن في صالح مصر، ولم يكن بأي حال من الأحوال موافقًا لها، بل كان في تراجع مستمر، وليس أدل

على ذلك من أن نسبة الصادر إلى نسبة الوارد في الفترة (١٩٢٥- ١٩٢٩)م كانت (٢٣٪) وأصبحت (٩٪) في عام ١٩٣٥م، ثم (٥٪) في عام ١٩٣٦م ، و(٣,٧٪) في عام ١٩٣٧م ، و(٢٪) في عام ١٩٣٨م، ثم ارتفعت قليلًا في عام ١٩٣٩م أولى سنوات الحرب إلى (٦٪)، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل خاصة بتجارة البلدين(٤٢).

لا يمكننا الانتقال إلى الحديث عن التبادل التجاري وملامحه بين البلدين إبان الحرب العالمية الثانية دون تفسير ذلك التفوق الإندونيسي الملحوظ، وفارق الميزان التجاري لصالحها، رغم وضعها تحت الاحتلال الهولندي؛ إذ ألقينا نظرة على السياسة الاقتصادية في كلا البلدين خلال تلك الفترة ربما نرى الأمور بشكل أوضح، وعن الحالة الاقتصادية في جزر الهند الشرقية خلال الفترة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى بداية الحرب العالمية الثانية؛ فقد بدأت الأوضاع الاقتصادية بهولندا تسوء نظرًا لانشغالها في إخضاع ثورات بها، وفي تتبع نشاط الشيوعيين، فأهملت الاشتغال بالتجارة، وتركت هذا العمل للشركات الأجنبية الهولندية، وتفرغت هي للحكم والسيطرة، إلا أنها قد سارت على سياسة الباب المفتوح Open door policy؛ فقد سيطر هذا المبدأ على معظم دول العالم في العصر الحديث والمعاصر، ولكن سياسة الباب المفتوح هذه كانت في غير صالح جزر الهند الشرقية الهولندية، بل كانت في صالح اليابان التي انفردت بالسوق التجارية في الشرق الأقصى، ولم تستطع التجارة الأوروبية أن تنافس التجارة والمصنوعات اليابانية لرخصها ووفرتها، وحاولت هولندا أن تقف أمام تيار التنافس التجاري الياباني، وتكاتفت مع الشركات الأجنبية للوقوف في وجه اليابان وسيطرته على السوق الإندونيسية، ومهما يكن من شيء فإن الشركات الأجنبية في جزر الهند الشرقية الهولندية قد تمتعت بحماية الحكومة الهولندية، وباشرت نشاطها التجاري على أوسع نطاق، فاستطاعت أن تنتج المواد الخام الأولية بمقادير كبرى وتصدرها للدول الأوروبية ودول العالم بما فيها مصر، وفي مقابل ذلك تستورد مقادير تحتاج إليها من مصنوعات تلك الدول، وبذلك نشطت حركة التبادل التجاري في جزر الهند الشرقية الهولندية إلى حد كبير(٤٣).

ثانيا: التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)م.

فيما يتعلق بأهم الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية وحجمها إبان الحرب العالمية الثانية، فتُعد هذه الفترة تحديدًا من أحلك الفترات في تاريخ البلدين؛ فخلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م) ارتفعت أعباء المعيشة في مصر، وفشلت الحكومة في توفير المواد الأولية الضرورية، في حين وجد المواطنون صعوبة في العثور على الوقود (الكيروسين)، والمواد التموينية الضرورية كالزيت والسكر والدقيق، وهو ما تسبب في أزمة الخبز، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، استمر مستوى المعيشة في الانخفاض لترتفع في المقابل معدلات الجرائم التي تغذيها الظروف الاقتصادية السيئة والبطالة المنتشرة، وكذلك الأمر في جزر الهند الشرقية الهولندية، فقد اجتاحت اليابان الجزر واحتلتها خلال الحرب، وحلت مكان الاستعمار الهولندي في إدارة الدولة، وقد أخذت اليابان في غلق الأسواق الأسيوية في وجه المنتجات الأوروبية وغيرها، واتبعت ساسية اقتصادية قاسية جدًا استمرت حوالي ثلاث سنوات ونصف من الاحتلال الياباني، تخلخلت فيها كل أوضاع الجزر الاقتصادية والسياسية ...إلخ(٤٤).

ورغم ذلك فإن حركة التبادل التجاري بين البلدين استمرت إلى أن بدأت الحرب تضع أوزارها؛ حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية في عام ١٩٣٧م حوالى (٣٦,١٥٤) جنيهًا مصريًا، وفي عام ١٩٣٨م بلغت حوالي (٣٥٦٩٩) جنيهًا مصريًا، وفي ١٩٣٩م كانت (٨٩٨٢٤) جنيهًا مصريًا، و(٣٦٠٩٦) جنيها مصريًا في عام ١٩٤٠م، ثم (٣٠٨٦٩) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤١م، وحوالي (٦٨٧) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٢م، ثم توقفت حركة الصادرات خلال عامي ١٩٤٣م، ١٩٤٤م بسبب الاحتلال الياباني لجزر الهند الشرقية الهولندية، وعادت حركة التبادل بين البلدين في عام ١٩٤٥م لتبلغ قيمة الصادرات المصرية إليها حوالي (٤٧٠) جنيهًا مصريًا فقط في العام ذاته(٤٥)، وكما يلاحظ من خلال الأرقام أن هناك انخفاضًا ملحوظًا بالتدريج خلال سنوات الحرب، وبالطبع مردود ذلك إلى عمليات الحرب العالمية الثانية بجزر الهند الشرقية الهولندية، وانشغال الجزر في الثورات، والمقاومة من أجل التخلص من الاستعمار الياباني الذي حل محل الاستعمار الهولندي وآثاره على الأوضاع الاقتصادية.

جدول رقم (٤) يوضح الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية وقيمتها إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)م

الأصناف		الكمية						القيمة					
		1939	1940	1941	1942	1943-1945	القيمة	1939م	1940	1941	1942	1943-1945م
الكتب المطبوعة والمخطوطة	فنية	-	-	-	-	-	جنيه مصري	23240	13449	9527	-	-
السجاير	كيلوجرام	6698	5116	3043	162	-	جنيه مصري	-	3712	3306	687	-

من الجدول السابق نلاحظ اختفاء بعض السلع والمنتجات المصرية من قائمة الصادرات إلى جزر الهند الشرقية الهولندية مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية مع استمرار تصدير عدد من السلع أو المنتجات بعينها؛ وهي الكتب المطبوعة والمخطوطة، وهذا الأمر له دلالاته العلمية بالنسبة للبلدين رغم أنهما كانا يعيشان ظروف الحرب؛– كما سلف ذكره–حيث يُعد ذلك انعكاسًا للحالة الثقافية الكائنة بالجزر، واهتمام الدولة بالتعليم؛ فقد كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من جملة السكان حتى عام ١٩٤٥م أقل من (١٠٪)، فقدمت الحكومة برامج خاصة لتشجيع التعليم خاصة التعليم الابتدائي، واستيراد الكتب والمطبوعات حتى زادت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ممن تجاوزوا سن الخامسة عشرة، كما يدلل هذا النوع من الصادرات على انتشار اللغة العربية بجزر الهند الشرقية الهولندية آنذاك، خاصة أن الكتب المطبوعة والمخطوطات المستوردة من مصر كانت في أغلبها باللغة العربية، ويعكس اهتمام الدولة بها، ربما للكثافة السكانية من المسلمين التي تتمتع بها الجزر، ورغم ذلك فإن تعليم اللغة العربية ونشرها في إندونيسيا لا يزال يعاني من بعض المشكلات خاصة في جانب الإدارة والموارد البشرية، وكذلك يؤكد هذا النوع من الصادرات عمق العلاقات الثقافية بين البلدين؛ صدرت مصر إلى جزر الهند الشرقية الهولندية عام ١٩٣٩م من الكتب المطبوعة ما قيمته

(٢٣٢٤٠) جنيهًا مصريًا، و(١٣٤٤٩) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٠م، وحوالي (٩٥٢٧) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤١م(٤٦).

كما يُلاحظ من الجدول السابق أن السجائر احتلت المستوى الثاني في صادرات مصر إلى الجزر، ولكنها كانت في طورها للانخفاض؛ فقد صدرت مصر إلى الأخيرة (٦٦٩٨) كيلوجرامًا صافيًا من السجائر، بلغت قيمتها (٧٦٩٣) في ١٩٣٧م، و(٥٦٤٦) كان ثمنها (٦٧٤٩) في عام ١٩٣٨م، و(٥١١٦) بلغ ثمنها (٣٧١٢) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٠م، و(٣٠٤٣) بلغ ثمنها (٣٣٠٦) جنيه مصري ١٩٤١م، ثم (١٦٢) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٦٨٧) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٢م، وربما يعود هذا التناقص في كمية السجائر المصرية المصدرة لجزر الهند الشرقية الهولندية الذي وصل للاختفاء من قائمة الصادرات بين البلدين – إلى حالة الحرب التي يعيشها العالم بالطبع(٤٧).

غير أن السبب الأقوي لذلك التناقص هو أن جزر الهند الشرقية الهولندية أصبحت من الدول المنتجة والمصدرة للسجائر؛ بل اشتهر الأرخبيل الإندونيسي داخل السوق الأوروبي للسجائر بالتبغ الممتاز الخاص بصناعة السيجار، ولاسيما أوراق التبغ المزروع في سومطرة، واستُخدم التبغ الإندونيسي في صناعة السيجار الأوروبي عالي الجودة منذ فترة طويلة، وكذلك اشتهرت الجزر بسجائر الكريتيك المصنوعة بنكهة القرنفل، ويُذكر أن الهولنديين أداروا لقرون مزارع شاسعة للتبغ في شمال سومطرة، حيث كانوا يعالجون الأوراق هناك، ويشحنون الأنواع عالية الجودة منها في بالات إلى روتردام حيث تباع بالمزاد لصناع السيجار الأوروبيين(٤٨).

علاوة على ذلك، كان هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى هذا التناقص، منها توجه الجزر إلى استيراد السجائر من دولة أخرى، وكذلك تدخل الحكومات في وضع ضوابط لتجارة التبغ بشكل عام، وكذلك ظهور قوى جديدة في هذه التجارة مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث حالف الحظ شركات السجائر في الحرب العالمية الثانية، فأفادت بدهاءٍ من الحماس الشعبي تجاه الحرب، فقد أدت الشركة الأمريكية للتبغ في إنتاج وتسويق ماركاتها من السجائر (لاكي سترايك) دورًا كبيرًا في إعادة توجيه سوق السجائر العالمية؛ حيث قامت بتسويقها بين النساء، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات التدخين بين النساء خاصة المراهقات في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية مباشرة (١٩٢٥-١٩٣٥)م، وفي عام ١٩٣٩م أنتجت

الشركة الأمريكية للتبغ ماركتها الجديدة (pall Mall) مما ترتب عليها أنها أضحت من أكبر شركات التبغ في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم، وفي خلال فترة الحرب العالمية الثانية تزايدت مبيعات السجائر بشكل كبير، وأصبحت بالنسبة للجنود مثل الطعام، كما قامت شركات التبغ بإرسال ملايين السجائر المجانية للجنود، وعندما عاد هؤلاء الجنود إلى أوطانهم أصبحت لدى هذه الشركات قاعدة كبرى من المدخنين في جميع أنحاء العالم وخاصة دول الشرق الأقصى(٤٩).

ثم تلا هذه الأصناف في الأهمية الأسفلت، والبصل، وجبس الحجر، والثوم، وفوسفات الجير الطبيعي، والنخالة، وفضلات الطحن، والأفلام السينمائية الناطقة، ولم تذكر وثائق الخارجية أسماء أو موضوعات هذه الأفلام (٥٠).

ونلاحظ أيضا أن الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تصدرتها الكتب المطبوعة والسجائر التي بدأت تقل عنها في الفترة السابقة، وبعض السلع الأخرى التي أصبحت قليلة للغاية في حجمها عند مقارنة حجم استيرادها من دول غير مصر، وفيما يبدو أن ذلك يعود إلى سيطرة الهولنديين على أكثر من (٢٤٠٠) ملكية من الأراضي مقسمة بالتساوي بين جاوة والجزر الخارجية بحلول عام ١٩٣٨م، وعني الهولنديون بالزراعة عناية كبرى من منطلق تحويل جزر الهند الشرقية الهولندية إلى سوق لتصريف منتجاتها ومصدر للمواد الخام، وكل ما تحتاجه هولندا من سلع زراعية ومحاصيل؛ فأقاموا بها الكثير من المعاهدات الفنية التى تتولى إجراء التجارب الزراعية لتحسين الإنتاج وتنوعه، وأهم المنتجات الزراعية في هذه الجزر قصب السكر، والمطاط، والتبغ، والشاي، والبن، والتين، والجزر، والذرة، ودقيق البابيوكا، وجوز الهند، والخيزران، وبذلك لم تعد جزر الهند الشرقية الهولندية بحاجة ماسة للصادرات المصرية، خاصة بعد أن أصبحت زراعة قصب السكر من أهم الزراعات لدى الجزر، ولذلك تقدر قيمة ما تصدره من السكر سنويًا بثلث القيمة الإجمالية لمجموعة الصادرات، وتُعد جزيرة جاوة أهم مركز لزراعة القصب إذ كانت تنتج وحدها ما يزيد على ٨٥٪ من المحصول الكلي للجزر، ومن ثم احتلت جزر الهند الهولندية المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للسكر في العالم؛ أي تأتي في المرتبة التالية بعد جزيرة كوبا والهند البريطانية (٥١).

أما المطاط الطبيعي فيزرع في جزيرتي جاوة وسومطرة، وتحتل جزر الهند الشرقية الهولندية المرتبة الثانية بين الدول المنتجة للمطاط الطبيعي في العالم؛ أي أنها تأتي في المرتبة التالية بعد الملايو البريطانية، ويقدر قيمة ما تصدره الجزر من المطاط الطبيعي سنويا ١٥٪ من قيمة الإجمالي للصادرات، أما التبغ فيقدر إنتاجه بمائة ألف طن سنويًا، وتقدر قيمة ما يصدر منه ١٠ % من القيمة الإجمالية للصادرات، أما زراعة البن فتُعد من أقدم الزراعات الهندوسية، وقُدِّر المصدر منه سنويًا ما يقرب من (٨٠,٠٠٠) طن، ولقد تقدمت زراعة الشاي في تلك الجزر تقدمًا سريعًا، وخاصة في جزيرتي جاوة وسومطرة، وقُدِّر المصدر منه سنويًا ما يزيد على (٦٠,٠٠٠) طن[٥٢] .

وتُعد جزيرة جاوة أهم بلد ينتج الكينين[٥٣] في العالم؛ إذ تنتج وحدها ما يزيد عن ٩٠٪ من المحصول العالمي؛ أي ما يقرب من (١٠) آلاف طن سنويًا، أما الأرز فتبلغ كمية إنتاجه ما يقرب من ستة ملايين طن في العام الواحد، غير أنه كان يُمثل الغذاء الرئيس للأهالي، فلا يصدر منه شيء، وبالرغم من أن الغابات تحتل في جزر الهند الشرقية الهولندية مساحة تقدر بمائة مليون هكتار، فإن هذه الغابات لم تستغل الاستغلال الأمثل، ولا تزيد قيمة الأخشاب المقطوعة منها على مليوني متر مكعب سنويًا، ويصدر منها نصف مليون متر مكعب فقط، وأهم أنواع الأخشاب التي تنبت في هذا البلاد خشب التك والأبنوس[٥٤].

وإذا كانت جزر الهند الشرقية الهولندية غنية بمنتجاتها الزراعية فهي غنية أيضا بثروتها المعدنية، وأهم ما تنتجه من المعادن البترول، والقصدير، والفحم الحجري، والذهب، والفضة، ووجدت أهم آبار البترول في جزر جاوة، وسومطرة، وبورنيو، وجزر المنديك، وتراوحت كمية ما ينتج من البترول بين ثلاثة وأربعة ملايين طن سنويًا، أما القصدير فتقدر كمية الإنتاج منه بثلاثين ألفًا من الأطنان؛ أي ما يقرب من ٢٠٪ من إنتاج العالم، وقُدِّرت كمية الإنتاج من الفحم الحجرى سنويًا بمليوني طن، أما الصناعات فأهمها صناعة السكر، والمطاط، والكينين، والبترول، والقصدير[٥٥].

وبلغت أهم صادرات الجزر من السكر ٣٣٪ من القيمة الإجمالية للصادرات، والمطاط ١٥٪، والتبغ ١٠٪، والشاي ١٠٪، والبترول ومشتقاته ١٠٪، ثم جاء بعد ذلك القصدير، والكينين، وجوز الهند، والتابيوكا، أما الواردات فكانت من المنسوجات وخاصة القطنية والحريرية، منها ٣٣٪ من مجموع قيمة الواردات ثم المواد الغذائية وخاصة الأرز المقشور الذي يمثل ٢٥٪

من مجموع قيمة الواردات، ثم الأدوات والآلات المختلفة، وكانت أهم الدول المُصدرة لجزر الهند الشرقية الهولندية قبل الحرب العالمية الثانية؛ هولندا حيث شكلت حوالي(٣٥٪) من جملة واردات الجزر، ثم سنغافورة ، يليها بريطانيا العظمى ثم اليابان، والمانيا ثم الولايات المتحدة ثم الهند البريطانية ثم استراليا واخيرا الصين وبلجيكا، ومن أهم البلاد المستوردة من تلك الجزر قبل الحرب كانت هولندا التي بلغت حصتها حوالي ١٨٪ من جملة الصادرات، ثم سنغافورة وبلغت حصتها ١٧٪، ثم الولايات المتحدة والهند البريطانية كلًا منهما (١٠٪)، ثم بريطانيا العظمى، ثم اليابان، ثم الصين، ثم فرنسا، ثم أستراليا، ثم مصر، ثم ألمانيا[٥٦].

ومن ثم استمرت حركة التبادل التجاري بين البلدين رغم أحداث الحرب العالمية الثانية التي كان اندلاعها إيذانا بانهيار كافة الوسائل الدبلوماسية أمام المدافع والقنابل، وأثرت تأثيرًا بالغ الشدة على علاقات مصر الخارجية وتمثيلها الدبلوماسي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي الجدول الآتي يتضح لنا مدى هذا التأثير من خلال حجم الواردات المصرية في التبادل التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية.

جدول رقم (٥) يوضح إجمالي الواردات المصرية من جزر الهند الشرقية الهولندية إبان سنوات الحرب العالمية الثانية[٥٧].

السنة	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945
إجمالي الواردات	151772	1911528	1888132	474328	38909	41078	770

اتضح لنا من الجدول السابق تناقص قيمة ورادات مصر من جزر الهند الشرقية الهولندية إبان الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)م حتى وصلت إلى مستوى متدنٍ للغاية بلغ (٧٧٠) جنيهًا مصريًا، وبالطبع يعود ذلك إلى حالة الحرب التي يعيشها البلدان، ورغم ذلك كان هناك تبادل تجاري ملحوظ بين البلدين لا يمكن إنكاره؛ حيث بلغ قيمته (١٧٢٤٩٥٦) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٨م، و(١٥١٧٧٢) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٩م، و(١٩١١٥٢٨) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٠م، و(٣٨٩٠٩) جنيه مصري في عام ١٩٤٣م، و(٤١٠٧٨)

جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٤م، و(٧٧٠) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٥م [٥٨]، وفيما يأتي توضيح لأهم الواردات المصرية التي دُفعت فيها هذه المبالغ.

جدول رقم (٦) يوضح كمية وقيمة واردات مصر من جزر الهند الشرقية الهولندية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية[٥٩]

الأصناف	الكمية	1939	1940	1941	1942	1945 -1943
السكر المستورد	كيلو جرام	94673370	9467337	14632105	2649228	-
	القيمة	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	-
	الكمية	1939	1940	1941	1942	1945 -1943
الشاي	كيلو جرام	792152	3535958	14632105	2649228	-
مشتقات البترول	كيلو جرام	2010863	24202621	66783396	6619028	-
الكيروسين	كيلو جرام	11543562	41912455	8912256		-
المازوت و الديزل	طنا مترياً	36820	33260	47886	1340	-
	القيمة	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	-
		307979	181546	82017		8865
		1940	1941	1942	1943	1944

رغم قلة الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية إبان الحرب العالمية الثانية، فإنه يُلاحظ من الجدول السابق أن واردات مصر من الأخيرة لم تتأثر كثيرًا كما سيضح.

ويُلاحظ من الجدول السابق أن السكر المكرر يأتي على رأس قائمة الواردات المصرية من جزر الهند الشرقية الهولندية، بل وبكميات كبرى لم تشهدها السنوات السابقة، فقد شهدت السنوات السابقة للحرب انعدام أو اختفاء السكر المكرر من قائمة الواردات المصرية من الجزر، واستمر استيراد السكر الخام، ولكن عاودت مصر استيراد السكر المكرر مرة أخرى خلال سنوات الحرب وبكميات كبرى مع اتجاهها نحو النقصان؛ فقد استوردت مصر في عام ١٩٣٩م من جزر الهند الشرقية الهولندية من السكر المكرر حوالي (٩٤٦٧٣٣٧٠) كيلوجرامًا صافيًا، بلغ ثمنها (٧٤١٩٦٣) جنيهًا مصريًا، وحوالي (٩٤٦٧٣٣٧) كيلوجرامًا صافيًا، بلغ ثمنها (٧٤١٩٦٣) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٠م، و(١٤٦٣٢١٠٥) كيلوجرامات صافية بلغ ثمنها (٢١١٨٨٠) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤١م، (٢٦٤٩٢٢٨) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٤٠٩٠٦) جنيه مصري في عام ١٩٤٢م[٦٠].

وربما يعود ذلك الأمر إلى أزمة السكر التي مرت بها البلاد في تلك السنوات، فقد طالبت بعض شركات تصنيع السكر في مصر برفع أسعار السكر نظرًا لارتفاع كلفة عمليات الإنتاج، فلجأت الحكومة إلى الاستيراد لتغطية العجز، غير أن بعض الوطنيين أمثال محمد أحمد عبود باشا[٦١] رفض زيادة سعر أوقية السكر مليمًا واحدًا من أجل تجديد المصانع والماكينات، وطلب من الإداريين تجديدها من الأرباح التي تحققها المصانع, وخصص حصة شهرية من السكر للعاملين تصرف لهم شهريًا، ولا علاقة لها برواتبهم[٦٢].

ويمكن أن نُعزي هذا التناقص في حجم المستورد من السكر إلى أنه كان من جملة المنتجات التي لم تخضع لرسوم الإنتاج بناء على طلب من الإدارة البريطانية؛ حيث تقدمت وزارة المالية المصرية بطلب إلى مصلحة الجمارك المصرية تنفيذًا لرغبة بريطانيا بضرورة إعفاء المنتجات المحلية التي تستهلكها السلطات البريطانية الحربية من رسوم الإنتاج المفروضة عليها أسوة بالمنتجات التي تستوردها السلطات ذاتها من الخارج، ورأت الوزارة أيضًا أن يسري هذا الإعفاء على الكميات التي تم توريدها سابقًا، ولم تُحصّل الرسوم المستحقة حتى تاريخه (٥ يوليو١٩٣٧م)، ومن أهم هذه المنتجات السكر والبيرة التي تتطلب عمل نظام خاص يحدد

الكميات المستهلكة من قبل القوات البريطانية، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تشجيع الصناعة المحلية(٦٣).

كما يلاحُظ من الجدول السابق أن الشاي احتل المرتبة الثانية من بين واردات مصر من جزر الهند الشرقية الهولندية إبان الحرب العالمية الثانية، علاوة على ضخامة الكمية المستوردة، والشاي من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وهي السمة العامة للسلع المستوردة من الجزر، فأغلبها سلع استهلاكية؛ فقد استوردت منه مصر (٧٩٢١٥٢) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٦٠١٤٤٠) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٨م، (٤٨١٦٥٤٩) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٤٩٤٨٨٧) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٩م، (٣٥٣٥٩٥٨) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٤٧٣٠٥٠) جنيهًا مصريًا ١٩٤٠م، و(٣٤٧٠٢٥٤) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٥٦٣١٧٩٩) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤١م(٦٤).

وتعكس هذه الكمية الضخمة المستوردة من الشاي المكانة والأهمية التي وصل إليها في حياة المصريين؛ فعلى الرغم من أن الشاي لم ينتشر بين عموم المصريين إلا خلال الحرب العالمية الأولى، فإنه وصل إلى حد الإدمان مع حلول الحرب العالمية الثانية خاصة بين الفلاحين الذين أصبحوا يأخذون معهم الشاي إلى جانب معداتهم إلى الحقل، فما كان من الحكومة إلا أن تحاول البحث عن أصناف جيدة منه، ويعد الشاي المستورد من جاوة وسومطرة وسيلان من أفضل أنواع الشاي آنذاك، وتوقف التبادل التجاري عامي ١٩٤٢– ١٩٤٣م بسبب الاحتلال الياباني لإندونيسيا(٦٥).

كما يلاحظ من الجدول أيضا زيادة في مشتقات البترول، وهي البنزين، والكيروسين، والديزل، والسولار، والمازوت المستوردة من جزر الهند الشرقية الهولندية مع الاستمرار في التناقص؛ فقد كانت مشتقات البترول من أكثر المنتجات التي تأثرت بالحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي أدى إلى تدخل الحكومة المصرية لتدعيم تلك السلع، غير أنه بعد أن وضعت الحرب أوزارها قامت بإلغاء الدعم، والجدير بالذكر هنا أنه حتى عام ١٩٣٨م لم تكن مصر دولة منتجة للبترول المكرر ومشتقاته، فقد بدأ ذلك مع اكتشاف حقل نفط رئيس في رأس غارب عام ١٩٣٨م، ومع ازدياد الطلب على أنواع الوقود الجديدة والتغييرات التي حدثت في الحياة المصرية، قامت الدولة ببذل الجهود المكثفة لإنتاج البترول وخفض وارداتها، وتبع ذلك الكثير من الاكتشافات التي مكنت البلاد تدريجيًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد بلغ ما استوردته مصر

من مشتقات البترول من جزر الهند في عام ١٩٣٨م حوالي (٢٠١٠٨٦٣) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (١٢٣٣٦٢) جنيهًا مصريًا، وفي عام ١٩٣٩م (٢٤٢٠٢٦٢١) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (١٨٥٠١٧) جنيهًا مصريًا، وفي عام ١٩٤٠م (٦٦٧٨٣٣٩٦) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٦٣٠٩٢٢) جنيهًا مصريًا، وفي عام ١٩٤١م (٦٦١٩٠٢٨) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٢٢٨٠٩٧) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٢م[٦٦].

كما استوردت مصر من الكيروسين (٤٧٤٥٧٥٢٨) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (١٨٤٧٤٩) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٨م، و(١١٥٤٣٥٦٢) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٥٤٣٨٦) جنيها مصريًا في عام ١٩٣٩م، و(٤١٩١٢٤٥٥) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٢٧٢٠٣٢) جنيها مصريًا في عام ١٩٤٠م، و(٨٩١٢٢٥٦) كيلوجرامًا صافيًا بلغ ثمنها (٦٣٩٨٢) جنيها مصريًا في عام ١٩٤١م[٦٧].

وكذلك استوردت من المازوت والديزل والسولار(٦٩٠٨٨) طنًا متريًا بلغ ثمنها (٢٢١٣٣٣٠) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٨م، وفي عام ١٩٣٩م بلغ حجم ما استوردته مصر من الجزر من المازوت والديزل والسولار حوالي (٣٦٨٢٠) طنًا متريًا بلغ ثمنها (٨٢٠١٧) جنيهًا مصريًا، و(٣٣٢٦٠) طنا متريًا بلغ ثمنها (١٨١٥٤٦) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٠م، و(٤٧٨٨٦) طنًا متريًا دُفع ثمنها (٣٠٧٩٧٩) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤١م، و(١٣٤٠) طنًا متريًا بلغ ثمنها (٨٨٦٥) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٢م[٦٨].

ثم تلا هذه المواد أو الأصناف في الأهمية ما له فائدة كبرى من منتجات المناطق الاستوائية كالتوابل، وخاصة الفلفل الأسود، والقرفة، والزنجبيل، والخيرزان الخام والمبيض، وخوص الطرابيش، وزيت جوز الهند لصناعة الصابون، والبن، والمطاط، ثم كميات قليلة من القصدير الخام[٦٩].

ويلاحظ انخفاض التبادل التجاري بين البلدين عند عام ١٩٤٢م، بل يصل في بعض السلع إلى التوقف تمامًا، فتشير وثائق الخارجية الأمريكية إلى وقوع الحدث الأبرز في جزر الهند الشرقية الهولندية إبان الحرب العالمية الثانية الذي كان سببًا لهذا الانخفاض وهو احتلال اليابان لجزر الهند الشرقية الهولندية؛ ففي أكتوبر ١٩٤٠م تلقى مدير الاستخبارات البحرية الأمريكية (أندرسون) معلومات موثوق بها للغاية بدءًا من ٢٦ سبتمبر حتى أكتوبر ١٩٤٠م، أن

وزارة الخارجية اليابانية تلقت نصائح من قبل سفرائها في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ورؤساء البعثات في جزر الهند الشرقية الهولندية لاتخاذ خطوات لتنفيذ الاستيلاء العسكري على جزر الهند الشرقية الهولندية في أقرب فرصة ممكنة، بل إن السفير الياباني هورينوشي في واشنطن نصح حكومته بأن الولايات المتحدة غير قادرة على اتخاذ إجراء في الوقت الراهن آنذاك لمنع الاستيلاء الياباني على الممتلكات الهولندية في الشرق الأقصى، وأنه يجب عدم ضياع أي وقت دون تنفيذ مثل هذه الأمور، وقد حث القنصل العام الياباني في باتافيا في مناسبتين على الاستيلاء المبكر على جزر الهند الشرقية الهولندية(٧٠).

وبالفعل في أول فرصة غزا اليابانيون جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا)، واحتلوها في مارس عام ١٩٤٢م، ومن أجل حشد الدعم الإندونيسي للنظام الياباني منحت اليابان الزعيم سوكارنو وأعوانه حرية سياسية رمزية، وقام نظام الحكم الياباني في جزر الهند الشرقية الهولندية على القمع طمعًا في مصادر الثروة، وفي مقدمتها البترول؛ وذلك تحسبًا للهجمات المضادة من قوات الحلفاء، لذلك أرغموا عشرات الآلاف من الشعب على العمل بالسخرة، ومات الكثير منهم، وبغزو اليابان لجزر الهند الشرقية الهولندية انطوت صفحة بغيضة من صفحات الاستعمار الهولندي، وتبدأ صفحة أخرى جديدة لا تقل بغضًا عن سابقتها استمرت حوالي ثلاث سنوات ونصف، حاولت خلالها اليابان أن توهم الشعب الإندونيسي بنواياها الطيبة نحو جزر الهند الشرقية الهولندية ونحو الأسيويين، واستغلت الآراء التي تنادي بآسيا للأسيويين، وبتحقيق منطقة الرخاء الأسيوية المشتركة لتستمر نواياها الاستعمارية الحقيقية؛ أي أن اليابان استغلت مساوئ الاستعمار الهولندي لإثارة موجة من البغض نحو الهولنديين بصفة خاصة ونحو الأوروبيين – أي الجنس الأبيض – بصفة عامة(٧١).

ولم يكن احتلال اليابان لجزر الهند الشرقية الهولندية من قبيل المصادفة؛ بل كان يرتبط هذا العمل ارتباطا وثيقا بتاريخ اليابان الحديث وتطورها الاقتصادي السريع في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فاليابان كدولة بدأت تسير في ركب الحضارة الأوروبية، وتأخذ بأسباب الحضارة الأوروبية في نظمها الاقتصادية والسياسية، وتمارس سياسة التصنيع على نطاق واسع، ووجدت أن من الضروري إيجاد مجال حيوي لها في الدول المجاورة لها خاصة بعد أن زاد عدد سكانها زيادة كبرى، وزاد إنتاجها الصناعي زيادة ضخمة، وفي

سبيل تقوية هذا الارتباط بينها وبين جزر الهند الشرقية الهولندية أسس اليابانيون مليشيات في سبتمبر ١٩٤٣م في جاوة وبالي وسومطرة، وقاموا بتدريب آلاف الشباب لتكوين نواة جيش الاستقلال فيما بعد الحرب، ومن أجل حشد التأييد ضد هجمات الحلفاء المتوقعة وعدت اليابان جزر الهند الشرقية الهولندية في أكتوبر ١٩٤٤م باستقلال حقيقي، ومن ثم منحتها حكمًا ذاتيًا محددًا، لكن طيلة سنوات الاحتلال كان لسلوك اليابان القاسي والمصاعب الاقتصادية المتزايدة أثرها في نفور الإندونيسيين(٧٢).

حاولت هولندا أن تستعيد مكانتها بجزر الهند الشرقية (إندونيسيا) بعد أن بدأت الحرب العالمية تضع أوزارها على إثر هزيمة اليابانيين في يوليو١٩٤٥م، غير أن الإدارة الأمريكية والإنجليزية أنذرت الحكومة الهولندية، وأوضحت لها أن منطقة الهند هي منطقة بريطانية، وأن العواقب ستكون وخيمة اذا استمرت هولندا في سياستها تجاه جزر الهند، وأنه من الأفضل أن يواصل الهولنديون مناقشاتهم مع قادة جميع الفصائل الإندونيسية بقصد التفاوض على الأقل على تسوية مؤقتة في أقرب وقت ممكن(٧٣)، وقد انتهز الإندونيسيون فرصة هزيمة اليابان، وتعقُّد العلاقات الإنجليزية الأمريكية مع هولندا، وأعلنوا استقلالهم بعد يومين من استسلام اليابان وذلك في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٥م مستندين إلى المواثيق والاتفاقيات التي تمت بين رؤساء حكومات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب، مثل: ميثاق الأطلنطي، واجتماعات طهران، وسان فرانسيسكو، والقاهرة، بالإضافة إلى الوعد الذي قطعته "ولهلمينا" ملكة هولندا على نفسها – في إذاعة لها بالراديو خلال فترة الحرب – من أنها ستكون من هولندا وجزر الهند الشرقية الهولندية، وسور نام وكركاو، حكومة كومنولث على غرار ما فعلته إنجلترا، وعلى أساس المساواة التامة بين حكومات تلك الشعوب في الحقوق والمصالح المشتركة، ونُودِيَ بالجمهورية الإندونيسية تحت رئاسة الزعيم الدكتور أحمد سوكارنو ووكيله الدكتور محمد حتا(٧٤).

ويُلاحظ بشكل عام أن كمية المستورد من جزر الهند الشرقية الهولندية خاصة الشاي والسكر ومشتقات البترول كان في طريقه للتناقص رغم ضخامة بعض الورادات، وكذلك اختفاء بعض السلع تمامًا من قائمة الواردات المصرية من جزر الهند الشرقية الهولندية التي كنا نلاحظها في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية مثل السكر الخام، وبعد نهاية الحرب العالمية

الثانية استمر هذا التناقص حتى أن اكتفت البلاد ذاتيًا من بعض النتجات مثل: السكر، والكحول، والسجائر، والملح، والدقيق، وأصبحت مستقلة تقريبًا عن نفوذ الممولين الأجانب للمغزولات القطنية، والأحذية، والأسمنت، والصابون، والكبريت، والجعة، والزيوت النباتية، مما يعد مفارقة واضحة بالنسبة إلى ما كان عليه الوضع من قبل.

فقد خلقت الحرب العالمية الثانية حافزًا قويًا للصناعة المصرية معادلًا في صورته للحافز الذي خلقته الحرب العالمية الأولى، واشتد الطلب على السلع المحلية بسبب إنفاق قوات الحلفاء العسكرية لاسيما على سلع مثل: الحلويات، والشكولاتة، والفواكه المعلبة، والسجائر، والأثاث، والمنسوجات، إضافة إلى الدخول التي توفرت لنحو مائتي ألف من المدنيين المصريين الذين تم استخدامهم بالجيش البريطاني في إقامة المنشآت العسكرية وصيانتها ضاعفت أيضًا من الإنفاق المحلي على السلع المُصنعة، وهو الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع الأسعار أسرع من ارتفاع الأجور(٧٥).

ودفعت الأرباح الضخمة التي حققها الصناعيون التجار والملاك إلى استثمار أموالهم في الصناعة إلى أن أصبحوا من رجال الأعمال في الصناعة، وكانت الأرباح الضئيلة من استثماراتهم في الزراعة سببًا كافيًا لاتجاههم نحو الاستثمار في الصناعة والتجارة، وقد نشأ ذلك الوضع نتيجة لعجز مصر عن تصدير أكثر منتجاتها ربحًا وهو القطن، أو عدم الحصول على احتياجاتها الأساسية من الأسمدة الكيماوية، ويضاف إلى ذلك أن السلطات العسكرية البريطانية شجعت رجال الأعمال من المصريين وساعدتهم على سد المتطلبات اللازمة أيام الحرب، فلقد أمن الجيش البريطاني لألوف العمال المصريين – على سبيل المثال – التدريب على المهارات، والانضباط الصناعي مما ساعد – على الأقل – على التخفيف من حدة الأزمات العمالية التي ظهرت بعد عام ١٩٣٩م، وقام مركز تموين الشرق الأوسط التابع للسلطات العسكرية البريطانية بتأمين المواد الأولية للمؤسسات المصرية، وساعدها بمختلف السبل، والمشورات التقنية والإدارية للتغلب على مشكلات الإنتاج(٧٦).

ارتفع الإنتاج الصناعي الفعلي بنسبة (٣٧٪) تقريبًا بين عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٥م، وكان عدد السكان قد ارتفع بنسبة (١١٪) في المدة نفسها، ومن ثم ارتفع نسبة العاملين في الحرف صناعية حوالي (٥٠٪) بين عامي ١٩٣٧ م و١٩٤٧م، وقد كانت الزيادة ملحوظة

وواضحة في صناعات النسيج والمواد الغذائية، كما ارتفعت فرص التشغيل لأن أوضاع الطلب غير عادية خلال سنوات الحرب(٧٧).

وكذلك بلغت رؤوس الأموال المسجلة في الشركات الصناعية المساهمة المصرية في عام ١٩٣٠ حوالي (٤١٢٤) جنيهًا مصريًا في تصنيع القطن والسكر، وحوالي (٤٥٧١) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٤٠م، وفي مواد البناء كانت نسبة رؤوس الأموال في الشركات المساهمة حوالي (٩٤٩) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٠م، وفي عام ١٩٤٠م بلغت (١٢٨٨) جنيهًا مصريًا، والصناعات الغذائية (١٢٢٧) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٠م، وفي عام ١٩٤٠م (١٥٦١) جنيهًا مصريًا، والصناعات الأخرى كانت (٣٣٢١) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٠م، وفي عام ١٩٤٠ كانت (٧٧٢٨) جنيهًا مصريًا، والمجموع الكلي لرؤوس الأموال كان (٩٧٢١) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٣٠م، و(١٥٢٤٨) جنيهًا مصريًا في عام ١٩٩٤م(٧٨).

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية هبطت الصادرات من (٣٤,٨٣٢,٠٠٠) جنيه مصري سنة ١٩٣٩م إلى (٢٦,٩٢٢,٠٠٠) جنيه مصري في عام ١٩٤٤م، وزادت قيمة الواردات من (٣٤,٠٩١,٠٠٠) إلى (٥٠,٦٠٤,٠٠٠) في السنوات ذاتها، غير أن هذه الزيادة راجعة إلى ارتفاع الأثمان، ومن ثم تحول الميزان التجاري إلى غير صالح لمصر مرة أخرى، ولكن بعد انتهاء الحرب أخذت التجارة الخارجية تتقدم باطراد، ومما يلفت النظر نتيجة للحرب نشاط العلاقات التجارية بين مصر ودول شرق العالم العربي؛ حيث زادت قيمة الصادرات من مليوني جنيه في عام ١٩٣٨م إلى (٤,٤٠٠,٠٠٠) في عام ١٩٤٤م، وارتفعت قيمة الواردات من (٢,٧٠٠,٠٠٠) جنيه إلى (٢٣) مليونًا في الفترة ذاتها، وهذا أمر له أهميته في المستقبل(٧٩).

الخاتمة والتوصيات

مما سبق عرضه يتضح الآتي:

اتضح من الدراسة أنه على الرغم من معاناة جزر الهند الشرقية الهولندية تحت وطأة الاحتلال الهولندي بضعة قرون، فإن الميزان التجاري بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية كان قبل وخلال الحرب العالمية الثانية في صالح تلك الجزر، وليس هذا هو مركز مصر وحدودها مع تلك الجزر، بل يكاد يكون مركز معظم الدول التي تتعامل معها باستثناء هولندا، ويرجع ذلك بالطبع إلى وفرة ما تنتجه من المواد الاستوائية، وتنوع أصنافها، يضاف إلى ذلك ما تنتجه من البترول والقصدير.

كما اتضح أن أغلب السلع التي تستوردها مصر من جزر الهند الشرقية الهولندية هي سلع استهلاكية في المقام الأول وليست سلعًا معمرة، أو طويلة الأجل.

يُلاحظ أن أهم ما كانت مصر تصدره إلى تلك الجزر الكتب المطبوعة والمخطوطة، ويرجع ذلك إلى علاقة الدين الحنيف من ناحية، وهي علاقة روحية يجب تعهدها والعمل على توثيق عراها فيما أحب إلى النفس من أن ترى المسلمين في جميع العالم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا، كما يشير هذا إلى متانة أواصر العلاقات الثقافية بين البلدين التي تمتد إلى عبق الماضي من ناحية أخرى، وكذلك تشير إلى امتلاك مصر قوة ناعمة لا يستهان بها بالدول الأسيوية لم تستغلها حتى الآن؛ فمصر تُعد الحافظة الكبري للتراث والوعاء الفعلي والحقيقي للثقافات والحضارات في المنطقة الأسيوية والإفريقية.

وبالرغم من أن قيمة صادرات مصر إلى تلك الجزر كانت ضئيلة جدًا، فقد كان هناك مجال لزيادة الصادرات من السجائر، والبصل، والثوم، والفوسفات، والجير الطبيعي، والنخالة، وفضلات الطحن، والخضروات المجففة، والبترول، وخاصة أن الهولنديين في تلك المستعمرة يتبعون سياسة الباب المفتوح، ولا يقيمون العراقيل في وجه الدول الأخرى، وقد كان هناك مجال لتصريف ما تنتجه مصر من المنسوجات القطنية والحرير الصناعى إذا توسعت في هاتين الصناعتين .

إن ما تستورده مصر من تلك الجزر لا يمكن الاستغناء عنه؛ فالسكر الخام لصناعة تكرير السكر المصرية، والخوص لازم لصناعة الطرابيش المصرية، وزيت جوز الهند لازم لصناعة الصابون، ومشتقات البترول لازمة للصناعات وسكك الحديد المصرية، ولا غنى لنا

عن الشاي والبن والمطاط، وجميعها من محاصيل الغابات التي حبى الله بها جزر الهند الشرقية الهولندية.

كما يلاحظ بشكل عام تناقصًا تدريجيًا في حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بل أيضًا اختفاء بعض السلع من قائمة الصادر والوارد بين البلدين، ربما كان هذا سببًا مباشرًا في اعتقاد البعض أن تكون هناك علاقات تجارية بينهما حتى إقامة العلاقات الدبلوماسية.

أكدت الدراسة أن التصدير هو المقياس الحقيقي للتصنيع، وهذا من أشهر المقولات في عالم الاقتصاد، وعند مقارنة هذه المقولة بحجم الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية نلاحظ أن الصناعة المصرية لم تكن صناعة تصدير بأي حال من الأحول رغم ما مرت به من تطورات إبان سنوات الدراسة، ومن ثم يمكن القول إن الصناعة المصرية كانت صناعة اكتفاء ذاتي وليست صناعة تصدير، هدفها الأول وجود بديل يحل محل المستورد أو على الأقل الحد منه، وإن كان هناك بعض الفوائض التي توجهت للتصدير فيُعد ذلك استثناء، ومن ثم يمكن القول إن الصناعة في البلدين كانت في طور التحضير أو النمو.

كما يعكس التصدير شكل النشاط الاقتصادي في بلد ما، فإذا كانت أغلب صادراته محاصيل ومنتجات زراعية، فهذا بدوره يوضح طبيعة النشاط الاقتصادي الزراعي بهذا البلد، والعكس، وهو ما اتضح على نوعية الصادرات والواردات بين البلدين، مع الأخذ في الحسبان امتلاك البلدين لإمكانات زراعية هائلة خاصة إذا تطورت تقنيًا وفنيًا، فجزر الهند الشرقية الهولندية تُعد من أغنى بقاع العالم في المعادن ومحاصيل الغابات، وهو أمر نادر الحدوث في دول العالم الثالث، حيث تصدر إندونيسيا المواد الغذائية، وبإمكانها تصدير أضعاف الكميات إذا طورت من أساليب الزراعة الكائنة.

كما اتضح أن الاعتماد على الواردات من البلدان ذات العمالة الرخيصة والمسئولة يؤثر بشكل كبير على الصناعة في البلاد المستوردة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض وظائف التصنيع بها، وبذلك يؤثر الاستيراد سلبيًا على الدولة عند وجود القدرة على استيراد المواد والبضائع من مناطق الإنتاج الرخيصة، وبالتالي يقلل الاعتماد على البضائع المحلية.

وأخيرًا يعد التبادل التجاري بين أي دولتين مؤشرًا جيدًا للحكم على مستوى العلاقات بينهما على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والثقافية، بل دليلًا قاطعًا على وجود علاقات من عدمه بينهما.

هوامش البحث:

(١) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، فيلم رقم (٣٩)، محفظة رقم (٨٢)، بعنوان مؤتمر الدول الأسيوية والإفريقية الناحية الاقتصادية، ملف رقم (٢)، بكود أرشيفي ٠٠٧٨-٠٣٣٩٠٧، وثيقة بعنوان تقرير عن العلاقات التجارية بين البلدان المشتركة في مؤتمر الدول الأسيوية والإفريقية، مؤتمر باندونج، مؤرخة ١٠ فبراير ١٩٥٥م. وأيضًا وثيقة بعنوان اتفاق الدفع بين مصر وإندونيسيا، مؤرخة بـ ديسمبر ١٩٥٥م.

(٢) اقتُبس اسم إندونيسيا من الكلمة اللاتينية "إندوس" وتعني الهند، والكلمة الإغريقية "نيسوس" وتعني جزيرة، وتعود التسمية إلى القرن الثامن عشر، أي قبل تشكيل جمهورية إندونيسيا، وفي سنة ١٨٥٠م اقترح عالم الأصول الإنجليزي "جورج إيرل" إطلاق مصطلح: "إندونيسيون" ومصطلح "مالايونيزيون" على السكان القاطنين في الأرخبيل الهندي والملايو، واستخدم مصطلح إندونيسيا أحد تلاميذ إيرل اسمه جيمس لوجان، وهو عالم متخصص في علم أجناس البشر كمرادف للأرخبيل الهندي، ورغم هذا فالأكاديميات الهولندية استخدمت مصطلح أرخبيل الملايو والهند الشرقية الهولندية في بيانات وخطابات شركة الهند الشرقية عوضًا عن استخدام كلمة إندونيسيا، وقد أصبح اسم إندونيسيا أكثر شهرة في الأوساط الأكاديمية خارج هولندا مع بداية القرن العشرين، واعتمدت المجموعات الوطنية الإندونيسية هذا المصطلح للتعبير السياسي، وقد عمم عالم الأصول أدولف باستيان من جامعة برلين هذا الاسم من خلال كتابه: إندونيسيا وجزر أرخبيل الملايو: ١٨٨٤-١٨٩٤م، ويُعد "كي هجر ديونتارا" أول عالم إندونيسي استخدم هذا الاسم عندما أسس مكتب صحافة في هولندا، وكان اسمه مكتب صحافة إندونيسيا سنة ١٩١٣م، ولكن لم يُعتمد اسم إندونيسيا في الأوساط الدولية الرسمية إلا بعد حصول الجزر على الاستقلال في ١٩٤٩م، انظر: رأفت غنيمي الشيخ وآخرون: تاريخ آسيا الحديث والعاصر، دار عين، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٩. وانظر أيضًا: ناجي عبد الباسط هدهود: استقلال إندونيسيا وموقف مصر والعرب، مؤتمر العلاقات الإندونيسية - المصرية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة قناة السويس، المجلد الأول، سفارة الجمهورية الإندونيسية بالقاهرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، الإسماعلية، مايو ٢٠١٠، ص ٣٩. وأيضًا: فيصل السامر: الإسلام في إندونيسيا، مجلة عالم الفكر، المجلد الأول، العدد الثالث، المجلس العلمي، الكويت، ١٩٧٩، ص ص ٤٨١-٤٨٢.

(٣) نظرًا لوسم تلك الأراضي بالهولندية، كان لابد من إشارة سريعة إلي تطور الوجود الهولندي في تلك الأرض حتى حصولها على استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ فقد وصل الأوروبيون إلى سلطنة أوبندر "ملقا" إحدى مدن جزر الهند الشرقية مع بدايات القرن السادس عشر في الوقت الذي كانت تعيش فيه تلك الجزر أوج حضارتها التي تثبت تخلف القارة الأوروبية مقارنة بآسيا، وكان الهولنديون من أكثر الأوروبيون استقرارًا في جزر الهند الشرقية؛ فقد بدأ الهولنديون ينخرطون في التجارة منذ قدومهم، وكانت سياستهم الاستعمارية ترمي إلى استنزاف موارد البلاد، وتسخير مواردها لصالح الوطن الأم (هولندا)؛ فقد كانت العلاقة بين الطرفين تقوم على أساس أن سكان المستعمرات الهولندية خُلقوا من أجل رفاهية وتقدم الشعب الهولندي بأوروبا، وبذل الهولنديون كل ما في وسعهم لعزل جزر الهند الشرقية الهولندية عن الاتصال بالعالم الخارجي، وأقاموا أول قاعدة عسكرية لهم خارج الأراضي الهولندية في "باتافيا" في بداية القرن السابع عشر، وخلال السنوات الأولى لاستعمارهم كانوا يغرقون كل السفن الأجنبية الموجودة في المياه الإندونيسية، كما أقاموا مصانع محصنة ومراكز تجارية على طول الأرخبيل.

استطاع الهولنديون مع منتصف القرن السابع عشر أن يسيطروا على مساحات شاسعة من الأراضي الأسيوية، ولم يحاولوا نشر الدين المسيحي بين السكان كما فعل البرتغاليون، وإنما ركزوا على التجارة وامتلاك الأراضي؛ فعندما كان سلاطين الجزر يطلبون من الهولنديين تزويدهم بالسلاح والدعم لسحق منافسيهم أو الغاصبين كان الهولنديون يساعدونهم دائمًا؛ عملًا بمبدأ فرق تسُد، حتى أنهم كانوا يساعدون الأب لنصرته على ابنه، وهو الأمر الذي كان يعود عليهم بالمزيد من الأراضي المكتسبة من أي طرف، وساعدهم ذلك على التدخل في الشئون الداخلية للولايات الإندونيسية، وتوسعت الأعمال والمشاريع الهولندية لتشمل الزراعة، وعندما أفلست أكبر وأول شركة لهم عام ١٧٩٩م بسبب الفساد وسوء الإدارة بدأت تحل محلها مؤسسات استعمارية في شكل بيروقراطية ضخمة من العمالة المدنية الاستعمارية، وتحولت المؤسسة التجارية إلى إمبراطورية استعمارية كبرى.

واستمر الوضع على ذلك حتى نشأة الجمعيات والأحزاب الإسلامية في الجزر الشرقية الهولندية التي تبنت مقاومة الاحتلال الهولندي؛ أُنشئت أول حركة قومية مناوئة للاستعمار الهولندي عام ١٩١٢م، وسميت الاتحاد الإسلامي، وتزايد عدد أنصارها عام ١٩١٨م حتى بلغ مليوني عضو على امتداد الأرخبيل، وبدأت تؤرق الحكومة الهولندية التي تبنت سياسة أكثر قمعية للحركة، وفي العشرينيات ترأس الحركة سوكارنو الذي أسس الحزب الوطني الإندونيسي عام ١٩٢٧م، ورغم اعتقاله ونفيه عدة مرات مع بعض الزعماء الآخرين وحظر حزبه والأحزاب غير المتعاونة، فإن الحركة حافظت على زخمها، وبعد أن اجتاحت ألمانيا هولندا في أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) حينها فقط ألمحت هولندا إلى نقل السلطة السياسية بعد الحرب، إلا أن القوات اليابانية كانت أسبق في احتلال الجزر.

حاولت هولندا أن تستعيد مكانتها بجزر الهند الشرقية (إندونيسيا) بعد أن بدأت الحرب العالمية تضع أوزارها على إثر هزيمة اليابانيين في يوليو١٩٤٥م، غير أن الإدارة الأمريكية والإنجليزية أنذرت الحكومة الهولندية، وأوضحت لها أن منطقة الهند هي منطقة بريطانية، وأن العواقب ستكون وخيمة إذا استمرت هولندا في سياستها تجاه جزر الهند، وأنه من الأفضل أن يواصل الهولنديون مناقشاتهم مع قادة جميع الفصائل الإندونيسية بقصد التفاوض على الأقل على تسوية مؤقتة في أقرب وقت ممكن(٣)، وقد انتهز الإندونيسيون فرصة هزيمة اليابان، وتعقيد العلاقات الإنجليزية الأمريكية مع هولندا، وأعلنوا استقلالهم بعد يومين من استسلام اليابان وذلك في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٥م مستندين إلى المواثيق والاتفاقيات التي تمت بين رؤساء حكومات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب، مثل: ميثاق الأطلنطي، واجتماعات طهران وسان فرانسيسكو، والقاهرة، بالإضافة إلى الوعد الذي قطعته "ولهلمينا" ملكة هولندا على نفسها - في إذاعة لها بالراديو خلال فترة الحرب - من أنها ستكون من هولندا وجزر الهند الشرقية الهولندية وسور نام وكركاو حكومة كومنولث على غرار ما فعلته إنجلترا، وعلى أساس المساواة التامة بين حكومات تلك الشعوب في الحقوق والمصالح المشتركة، ونُودِيَ بالجمهورية الإندونيسية تحت رئاسة الزعيم الدكتور أحمد سوكارنو ووكيله الدكتور محمد حتا. انظر:

أحمد طه السنوسي: كيف جاء الهولنديون إلى إندونيسيا، مجلة الثقافة، السنة الثانية عشر، العدد (٥٩٧)، الإدارة العامة لمؤسسة الثقافة العامة، القاهرة، يونيو١٩٥٠، ص ص ٢٠-٢١. وانظر أيضًا: مصطفى رمضان: الإسلام والمسلمون في جنوب شرق آسيا، موسوعة الثقافة التاريخية والتراثية والحضارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٦-٨. وأيضًا: محمد جيندي: تاريخ إندونيسيا القومي الحديث، مجلة الثقافة، السنة الثامنة، العدد رقم ٣٩١، الإدارة العامة لمؤسسة الثقافة العامة، القاهرة، يونيو١٩٤٦، ص ٧١٨، وأيضًا: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت: اعرف وطنك: إندونيسيا، مجلة الوعي الإسلامي، السنة الأولى، العدد الثامن، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ديسمبر ١٩٦٥م، ص ٧٤.

(٤) فهمي عبد العليم الإمام: إندونيسيا، مجلة الوعي الاسلامي، السنة (١٤)، العدد (١٥٨)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، يناير ١٩٧٨، ص ٧٧. وانظر أيضًا: محمد رشاد الدسوقي: جغرافية إندونيسيا، المجلد الثاني، سفارة الجمهورية الإندونيسية بالقاهرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، الإسماعلية، نوفمبر ٢٠١١، ص ص ٧٠-٧١.

(٥) وذلك باستثناء بعض الأراضي التي استمرت تحت السيطرة الهولندية في غرب غينيا الجديدة التي أعيدت لجزر الهند الشرقية الهولندية بعد اتفاقية نيويورك عام ١٩٦٢م، وقانون حرية الاختيار بتفويض من الأمم المتحدة في عام ١٩٦٩م، وقد حاول الاستعمار الهولندي إبعاد جزر الهند الهولندية عن العالم العربي، وكل ما يمت للعرب بصلة، وشجع القومية الإندونيسية لكي تكون البديل عن الإسلامية، بل إن الاستعمار الهولندي استعان بالشيوعية في بعض الأوقات لإضعاف العقيدة الاسلامية، وإبعاد جزر الهند الشرقية الهولندية عن اللغة العربية والعالم العربي. انظر:

رأفت غنيمي الشيخ: عام ١٩٤٧ في مصر وإندونيسيا، مؤتمر العلاقات الإندونيسية - المصرية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، المجلد الأول، سفارة الجمهورية الإندونيسية بالقاهرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، الإسماعلية، مايو٢٠١٠، ص ٢٣ . وانظر أيضًا: عزالدين بليق: إندونيسيا في واقعها المعاصر، مجلة التوعية الإسلامية، السنة السادسة، العدد الأول، السعودية، ١٩٨٠، ص ٣٠.

(٦) رأفت غنيمي الشيخ: عام ١٩٤٧ في مصر وإندونيسيا، مؤتمر العلاقات الإندونيسية - المصرية مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ . وانظر أيضًا: عز الدين بليق: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

(٧) كان لمصر رمز مقدس منقوش على الأبواب في كل معبد للشمس، وهو رمز تتوسطه دائرة تحيط بها أفاع يحملها جناح رخ، ويسمى هذا (طير الثعبان)، وهو اسم معروف حتى الآن بإندونيسيا ولاسيما في سومطرة، وعباد الشمس في مصر وفي إندونيسيا يعظمون الثعبان بل ويؤلهونه، بل إن الدكتور (ستوترهيم) ذكر أن أصل اسم سومطرة (إندلاس) ومعناه ثعبان، والرمز المصري المقدس موجود بإندونيسيا، وتجده منقوشًا على الأبواب الأمامية للمعابد في إندونيسيا، وإذا قارنا بين الرسمين بعد أن نقلب أحدهما يظهر لنا التشابه القريب بينهما. انظر: هيئة تحرير مجلة المجلات العالمية: إندونيسيا والبلاد العربية، مجلة المجلات العالمية، المجلد الأول، العدد الثالث، مصر، نوفمبر ١٩٥٧، ص ٩٤.

(٨) هيئة تحرير مجلة المجلات العالمية: إندونيسيا والبلاد العربية، مجلة المجلات العالمية، المجلد الأول، العدد الثالث، مصر، نوفمبر ١٩٥٧، ص ص ٩٥-٩٧.

(٩) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٨٧٩) ملف رقم (٨)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، تحت كود أرشيفي ٠٤٣٣٦١- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان الميزان التجاري بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، مؤرخة بتاريخ أول إبريل ١٩٤٠م.

(١٠) لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨)م، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٩٠-١٩١.

(١١) المرجع نفسه: ص ١٩٢.
(١٢) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٨٧٩) ملف رقم (٨)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، تحت كود أرشيفي ٠٤٣٣٦١- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، الميزان التجاري بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، مؤرخة بتاريخ أول إبريل ١٩٤٠م
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٨٧٩) ملف رقم (٨)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، تحت كود أرشيفي ٠٤٣٣٦١- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، مستخرج من محضر الجلسة العشرين للجنة المشتركة للتجارة الخارجية، مؤرخة بتاريخ أول إبريل ١٩٤٠م
(١٥) باتريك أوبريان: ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، ترجمة/ خيري حماد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ٢٢- ٢٣.
(١٦) باتريك أوبريان: مرجع سبق ذكره، ٣٨
(١٧) المرجع نفسه: ص ٤٠-٤١.
(١٨) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٢٨٥)، بعنوان التعريفية الجمركية الصينية، الكود الأرشيفي (٠٠٦٢٠٦- ٠٠٧٨)، خطاب من المفوضية الملكية المصرية بلندن الوزير المفوض "حافظ عفيفي" إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن التعريفية الجمركية الصينية، مؤرخ بتاريخ ١٠ يوليو١٩٣١م، وكذلك بالمحفظة نفسها خطاب من القنصلية المصرية بمدينة كوبية إلى الخارجية المصرية بشأن الزيادة الجديدة في الرسوم الجمركية بالصين، مؤرخ بـــ ٢٦ مايو١٩٣٣م، وانظر عادل محمد المهدي: تحرير القطاع الخارجي وأثره على الصادرات المصرية، المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤١٧.
(١٩) راشد البراوي: الصناعة والتجارة في مصر، كتاب مصر، السنة السادسة، المجلد الأول، يناير ١٩٥١م، ص ص ١٣٠- ١٣١.
(٢٠) ذُكر (زيت الفيول) في وثائق الخارجية المصرية بهذا الشكل ومكتوب باللغة العربية، وهو يعني زيت الوقود، ويشمل جميع زيوت الوقود المتبقية (الثقيلة) بما في ذلك ما يتم الحصول عليه عن طريق المزج. وتكون اللزوجة الحركية لزيت الوقود أعلى من ١٠ سنتيستوك عند 80 درجة مئوية. أما نقطة الوميض فهي دائما أعلى من ٥٠ درجة مئوية، والكثافة دائمًا أعلى من ٩٠ كجم/لتر.- محتوى كبريتي منخفض: زيت وقود ثقيل بمحتوى كبريتي أقل من ١٪ - -محتوى كبريتي عالٍ: زيت وقود ثقيل بمحتوى كبريتي ١٪ أو أعلى، ويُعد من فضلات عملية تكرير النفط، لذلك فهو يباع بأقلّ من سعر النفط الخام بكثير، خلافًا للمنتجات البترولية الأخرى العالية القيمة، مثل: البنزين، والكيروسين، ومدخلات الصناعات البتروكيماوية التي تباع علاوة على سعر الخام، ويُستخدَم زيت الوقود الثقيل في الغالب وقوداً للسفن، أو ما يعرف باسم زيت الوقود العالي الكبريت (HSFO). انظر:
-وكالة الطاقة الدولية، دليل إحصاءات الطاقة، بالتعاون مع اليوروستات ومنظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي على الرابط التالي
-http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/name,3945,en.html
(٢١) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٨٧٩) ملف رقم (٨)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، تحت كود أرشيفي ٠٤٣٣٦١- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان : واردات مصر من جزائر الهند الشرقية، مؤرخة بتاريخ مارس ١٩٤٠م.
(٢٢) المصدر نفسه
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) نظام الاستزراع: قدم الحاكم الهولندي جوهانز فان دين بوش نظامًا جديدًا للحصول على المنتجات الإندونيسية للتصدير سُمِّي نظام المزارعة. وبمقتضى هذا النظام فُرض على المزارعين أن يدفعوا خُمس إنتاجهم. فعلى المزارعين أن يتركوا ٢٠ % من أراضيهم الزراعية جانبًا لتُزرع بالمحاصيل التي تأمر بها الحكومة. وهذه المحاصيل هي البن، والنيلة، والسكر، والشاي، والتبغ. وقد وضعت الحكومة أسعارًا ثابتة لهذه المحاصيل التي كانت تبيعها بنفسها في أوروبا محققة بذلك أرباحًا كبرى. انظر:
إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، قارة آسيا: الجزء الأول: ١٤٩٢-١٩٨٠، ط٦، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٠، ص ٣٠٠.
(٢٥) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٨٧٩) ملف رقم (٨)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، تحت كود أرشيفي ٠٤٣٣٦١- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان: واردات مصر من جزائر الهند الشرقية، مؤرخة بتاريخ مارس ١٩٤٠م، وانظر أيضًا: محيط الشرائع - ١٨٥٦ - ١٩٥٢ - الدكتور أنطون

صفير بك، المجلد الأول (من أ إلى ت) – ص ٣٩٨.
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٨٧٩) ملف رقم (٨)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، تحت كود أرشيفي ٠٤٣٣٦١- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان: واردات مصر من جزائر الهند الشرقية، مؤرخة بتاريخ مارس ١٩٤٠م.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) جيمس ستيفنسون James Stevenson، أوبارون ستيفنسون الأول، ومعروف باسم السير جيمس ستيفنسون من مواليد إبريل ١٨٧٣، وتوفي في ١٠ يونيو١٩٢٦م، وهو رجل أعمال بريطاني وموظف حكومي، انضم إلى شركة Johnnie Walker لمزج الويسكي في عام ١٨٨٨، وشق طريقه ليصبح المدير الإداري المشترك، ونسب إليه الفضل في ابتكار الشعار الإعلاني للشركة، كما تم تعيينه في منصب رفيع في وزارة الدفاع خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب واصل الخدمة الحكومية، ومنذ عام ١٩٢١ عمل كمستشار شخصي لونستون تشرشل، ثم وزير الدولة للمستعمرات بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وقد كان مسئولاً عن خطة ستيفنسون، وهي محاولة من قبل حكومة المملكة المتحدة لتحقيق الاستقرار في أسعار المطاط المنخفضة بعد تخمة عالمية من المطاط، وتم تعيين ستيفنسون فارس جراند كروس من وسام القديس مايكل وسانت جورج (GCMG) في عام ١٩٢٢ مع مرتبة الشرف الجديدة، ترأس ستيفنسون لاحقًا اللجنة الدائمة المسئولة لمعرض الإمبراطورية البريطانية (١٩٢٤–٢٥). للمزيد انظر:
- Charles R. Whittlesey; Governmental Control of Crude Rubber, (Princeton University, Washington, D.C., 1931, pp 340-342.
(٣٠) رأفت غنيمي الشيخ: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥
(J. H. Drabble ; Investment in the Rubber Industry in Malaya C. 190031-) Journal of 1922 , Southeast Asian Studies, Vol. 3, No. 2 , Cambridge University Press on behalf of Department of History, National University of Singapore , Sep., 1972 , p 258
(٣٢) رأفت غنيمي الشيخ: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.
(٣٣) أرشيف وزارة الخارجية :الأرشيف السري الجديد ميكروفيلم رقم (١٤٤)، محفظة رقم (٢٧٥) ملف رقم (١)، بعنوان النشرة السرية الأسبوعية، نشرة الوزارة السرية رقم (١٤) تحت كود أرشيفي ٠٣٦٤٥٥- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، جزر الهند الشرقية الهولندية مركزها الاقتصادي، مؤرخة بتاريخ ٨ يوليو١٩٤٦م.
(٣٤) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٨٧٩) ملف رقم (٨)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، تحت كود أرشيفي ٠٤٣٣٦١- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، صادرات مصر إلي جزائر الهند الشرقية الهولندية، مؤرخة بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٤٠م
(٣٥) المصدر نفسه.
(٣٦) المصدر نفسه.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) المصدر نفسه.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٨٧٩) ملف رقم (٨)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، تحت كود أرشيفي ٠٤٣٣٦١- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، واردات مصر من جزائر الهند الشرقية الهولندية، مصدر سبق ذكره
(٤٢) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٨٧٩) ملف رقم (٨)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، تحت كود أرشيفي ٠٤٣٣٦١- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر وجزائر الهند الشرقية الهولندية، مصدر سبق ذكره
(٤٣) محمد جيندي: النهضة السياسية في إندونيسيا دراسة تاريخية عن يقظة الشعب الإندونيسي، مرجع سبق ذكره، ٦٦٠. وانظر أيضًا: رأفت غنيمي الشيخ: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره ٧٥.
(٤٤) إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: مرجع سبق ذكره، ص ص٣٠٠- ٣٠٦.
(٤٥) أرشيف وزارة الخارجية :الأرشيف السري الجديد، ميكروفيلم رقم (١٤٤)، محفظة رقم (٢٧٥) ملف رقم (١)، بعنوان النشرة السرية الأسبوعية، نشرة الوزارة السرية رقم (١٤) تحت كود أرشيفي ٠٣٦٤٥٥- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، بشأن العلاقات التجارية بين مصر وجزر الهند الشرقية الهولندية، مؤرخة بتاريخ ٨ يوليو١٩٤٦م.

(٤٦) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد ميكروفيلم رقم (١٤٤)، محفظة رقم (٢٧٥) ملف رقم (١)، بعنوان النشرة السرية الأسبوعية، نشرة الوزارة السرية رقم (١٤) تحت كود أرشيفي ٠٣٦٤٥٥ـ ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، بشأن الصادرات المصرية إلى جزر الهند الشرقية الهولندية، مؤرخة بتاريخ ٨ يوليو١٩٤٦م.

(٤٧) نفسه

(Sarah Barber, 48 ;Moertiningsih Adioetomo, Tobacco Economics in Indonesia,) International Union Against Tuberculosis and Lung Disease, 2008, p8

() 49 Ibid, p9

(٥٠) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد ميكروفيلم رقم (١٤٤)، محفظة رقم (٢٧٥) ملف رقم (١)، بعنوان النشرة السرية الأسبوعية، نشرة الوزارة السرية رقم (١٤)، مرجع سبق ذكره.

(٥١) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد ميكروفيلم رقم (١٤٤)، محفظة رقم (٢٧٥) ملف رقم (١)، بعنوان النشرة السرية الأسبوعية، نشرة الوزارة السرية رقم (١٤) تحت كود أرشيفي ٠٣٦٤٥٥ـ ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، جزر الهند الشرقية الهولندية مركزها الاقتصادي، بشأن حالة الزراعة، مؤرخة بتاريخ ٨ يوليو١٩٤٦م

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) الكينين هو مستحضر دوائي يستخرج من شجرة (الكينا)، وهي من الأشجار الكبرى التي تتميز بها غابات أمريكيا الجنوبية، ويُعرف بـ (لحاء اليسوعيين)، وتُزرع بغزارة بجزيرة جاوة إحدى جزر إندونيسيا، ويُعد زهر الكينا من الزهور المفضلة للنحل، لذلك يعمد منتجو العسل إلى إنشاء مناحلهم بالقرب من أماكن وجود أشجار الكينا، كذلك تستعمل هذه الأشجار في بعض البلدان للحصول على عجين الورق، وتزرع في بعض البلدان للحد من البعوض، وعندما يبلغ عمر الشجرة عشرة أعوام ويكتمل نمو جذعها يقشر لحاؤها ويجفف ليستخرج منه مستحضر (الكينا) الذي يستعمل في علاج الحميات والأدوية (فاتحة الشهية)، كما يحتوي نبات الكينا على زيوت طيارة مسكنة للألم ومضادة للالتهاب، كما أن لحاء الشجرة هو مصدر لكثير من الأحماض والقلويات، كحمض التنيك، وحمض الكينيك، والكينين، والكينيدين، والسيكونامين، والترابين، إضافة إلى أملاح معدنية، ولعلّ الأكثر شهرة هو الكينين، وهو مركب يعمل على تسخين الدم داخل الأوعية الدموية، وهذه الحرارة العالية تقتل الفيروسات، لذلك تستخدم الكينا في علاج الملاريا والالتهابات الفيروسية كالتهاب الكبد. انظر: ماركيل وفوغ: الطفيليات الطبية، ترجمة/ فرج بارة، دار السفير للعلوم الصحية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٩٧. وانظر أيضًا: ديار مويد جيفريز: الأسبرين: قصة استثنائية لعقار أعجوبي، ترجمة/ مركز البابطين للترجمة، دار الساقي، ٢٠١٧، ص ص ٥٠ـ٥١.

(٥٤) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد ميكروفيلم رقم (١٤٤)، محفظة رقم (٢٧٥) ملف رقم (١)، بعنوان النشرة السرية الأسبوعية، نشرة الوزارة السرية رقم (١٤)، وثيقة بعنوان، جزر الهند الشرقية الهولندية مركزها الاقتصادي، بشأن حالة الزراعة، مصدر سبق ذكره.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد ميكروفيلم رقم (١٤٤)، محفظة رقم (٢٧٥) ملف رقم (١)، بعنوان النشرة السرية الأسبوعية، نشرة الوزارة السرية رقم (١٥) تحت كود أرشيفي ٠٣٦٤٥٥ـ ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، بشأن تجارة جزر الهند الشرقية الهولندية الخارجية، مصدر سبق ذكره.

(٥٧) أرشيف وزارة الخارجية :الأرشيف السري الجديد ميكروفيلم رقم (١٤٤)، محفظة رقم (٢٧٥) ملف رقم (١)، بعنوان النشرة السرية الأسبوعية، نشرة الوزارة السرية رقم (١٤) تحت كود أرشيفي ٠٣٦٤٥٥ـ ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، بشأن واردات مصر من جزر الهند الشرقية الهولندية، مصدر سبق ذكره.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) يُعد محمد أحمد عبود باشا من أهم رجال الأعمال والمستثمرين في مصر خلال فترة الأربعينيات، وهو من مواليد عام ١٨٩٩م، وتلقى عبود اللقب النبيل باشا في ١٤ فبراير ١٩٣١م، وقد أسس عبود شركة إنشاءات في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، وأصبحت أنجح مجموعة أعمال في مصر في تلك الحقبة، وبحلول الأربعينيات من القرن الماضي، كان يمتلك شركة السكر وخط بريد الخديوي، وكذلك الشركة المصرية العامة أومنيبوس، وكان أكبر مساهم في بنك مصر، وحصل على مقعد في مجلس إدارته في عام ١٩٥٠م، وأصبح في العام ذاته أول مدير مصري لشركة قناة السويس التي كانت مملوكة من قبل الأجانب، كما كان له نشاطه السياسي الملحوظ من خلال حزب الوفد، وكان قريبًا من الرجل القوي في الحزب فؤاد سراج الدين، تُوفي عبود باشا في لندن عام ١٩٦٣م، وورد أنه كان من بين أغنى عشرة رجال في العالم وقت وفاته.

- Martin W. Daly, M. W. Daly, Carl F. Petry; The Cambridge History of Egypt, Volume 2, Modern Egypt from 1517 to the the End of twentieth century, Egypt: society and economy, 1923–1952, Cambridge University Press. 1998 pp 327-328.

(٦٢) أرشيف وزارة الخارجية: الأرشيف السري الجديد ميكروفيلم رقم (١٤٤)، محفظة رقم (٢٧٥) ملف رقم (١)، بعنوان النشرة السرية الأسبوعية، نشرة الوزارة السرية رقم (١٤) تحت كود أرشيفي ٠٣٦٤٥٥- ٠٠٧٨، وثيقة بعنوان، بشأن واردات مصر من جزر الهند الشرقية الهولندية، مصدر سبق ذكره.

(٦٣) وثائق الدواوين والنظارات والوزارات، وزارة المالية: دائرة محمد محمود باشا، وثيقة بعنوان: خطاب من وكيل وزارة المالية إلى مدير عام مصلحة الجمارك بشأن إعفاء المنتجات المصرية التي تستهلكها السلطات البريطانية الحربية من رسم الإنتاج المفروض عليها تشجيعًا للصناعة المحلية مثل السكر والبيرة، محفوظة بموقع ذاكرة مصر المعاصرة بمكتبة الإسكندرية، مؤرخة بتاريخ ٥ يوليو١٩٣٧

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(70) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES DIPLOMATIC PAPERS, 1940, THE FAR EAST, VOLUME IV, DOCUMENT 219, THE DIRECTOR OF NAVAL INTELLIGENCE (ANDERSON) TO THE CHIEF OF NAVAL OPERATIONS (STARK), JAPANESE PLANS TO SEIZE THE DUTCH EAST INDIES, WASHINGTON, OCTOBER 16, 1940.

(٧١) رأفت غنيمي الشيخ وآخرون: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

(٧٢) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت: اعرف وطنك: إندونيسيا، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣. وانظر أيضًا: ناجي عبد الباسط هدهود: مرجع سبق ذكره، ص ٤١. وأيضًا: آرثر تيدمان: اليابان، ترجمة / وديع السعيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص ٥٠

(73) Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1945, The British Commonwealth, The Far East, Volume VI, Document No 860, Telegram, The Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Winant) ,Washington, November 20, 1945.

(٧٤) رأفت غنيمي الشيخ: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤. وانظر أيضًا: عز الدين بليق: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

(٧٥) باتريك أوبريان: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٧٦) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ٢٨٧-٢٨٨. وانظر أيضًا: باتريك أوبريان: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٧٧) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨٧-٢٨٨. وانظر أيضًا: باتريك أوبريان: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٧٨) على الجريتلي: البنيان الصناعي في مصر الحديثة ١٩٤٧، دار المعارف، القاهرة، الجدول رقم (١).

(٧٩) راشد البراوي: الصناعة والتجارة في مصر، كتاب مصر، السنة السادسة، المجلد الأول، يناير ١٩٥١م، ص ص ١٣٠- ١٣١.